المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور هيئات الدعم والترقية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ– تيسمسيلت-

من إعداد الطالبتين:
بوكليفة مغنية

تحت إشراف
الأستاذ:
د.كروش نورالدين

لجنــة المناقشــة:

الأستاذ: دراجي عيسى رئيسا

الأستاذ: كروش نورالدين مشرفا

الأستاذ: بن دحمان محمد الأمين

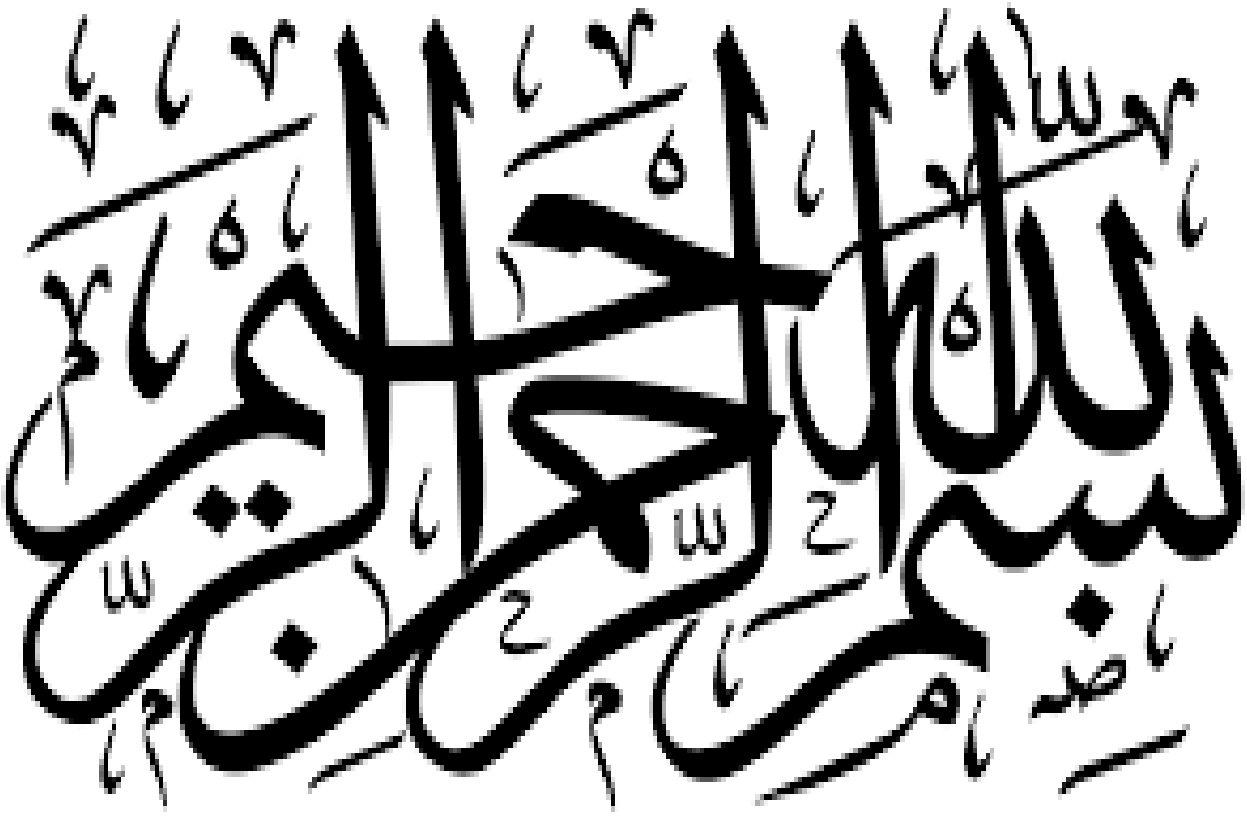

تشـــكرات

"قل لمن يدعي في علم فلسفة أنه علم شيئا وغابت عنه أشياء"

قال الله تعالى:" ولئن شكرتم لأزيدنكم ..."

وأيضا لقوله تعالى : " وما أتيتم من العلم إلا قليلا ..."

الحمد لله نحمده ونستعينه نستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا

أمـــا بعـــد:

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة لانجاز هذا العمل بدءا بالأستاذ المشرف السيد: كروش نورالدين لما منحنا إياه من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة ولما لمسناه عنده من إخلاص كبير وحب صادق للعلم وطلابه.

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى كل من أساتذة معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و عمال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و إلى زملائنا تخصص مالية مؤسسة ماستر 2 دفعة 2018/2017

إهداء

قال تعالى :{ وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا } صدق الله العظيم.

اهدي عملي هذا و ثمرة جهدي

إلى أمي الغالية شفاها الله وحفظها ومن كل سوء

إلى والدي العزيز وقرة عيني حفظه لله

إلى رفاق دربي إخوتي و أخواتي
محمد خيرة فتيحة
إلى عصافير المنزل
نورالدين، آية منصورة، نورهان
إلى جميع أقاربي
إلى جميع أصدقائي و أحبابي
جميلة، عبلة، حورية، خديجة، خيرة، هاجر، أسما، فاطمة
إلى أصدقاء طفولتي

حديد حبيبة

شتيح الغالية

ضيف الله أحلام

مغنية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى قرة عيني في الدنيا و الآخرة إلى التي حملتني و أرضعتني و رعتني بدعواتها إلى من سهرة الليالي من اجلي " أمي"

إلى الذي رعاني و رباني على كل الأخلاق و دفعني و جعلني أسموا بين الناس " أبي العزيز " حفظه الله و أدام له الصحة و العافية.

إلى كل إخوتي " محمد و عبد الحق و إلى جميع أخواتي و أزواجهم و أولادهم

إلى كل الزملاء و الأصدقاء و إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و نستهم مذكرتي.

حورية

الملخص

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل عديدة تعرقل إنشاءها وتطورها، منها الصعوبات المالية والمتمثلة في الحصول على القرض، وفي هذا الصدد سيتم تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه مختلف هيئات الدعم والترقية في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون هذا بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإثراء هذا الموضوع،بحيث تعمل هذه الهيئات على رفع من مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية ومواجهة تحديات المنافسة، والحد من المشاكل والمعوقات التي تعترضها خاصة عند مرحلة الإنشاء، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلابد من إعطاء الأولوية لإنشائها ثم تكييفها مع المحيط، بحيث تقوم الوكالات بتأدية نفس المهام إلا أن شريحة التي تقدم لهم هذه الخدمات تختلف.

تقوم الوكالة والبنوك بمنح الإعانات المالية من خلال أشكال متنوعة للتمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للشباب في مرحلتي الانطلاق والاستغلال، كما تضمن مرافقة المؤسسات المصغرة حتى تتمكن من كسب الخبرة اللازمة في السوق.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئات الدعم، ترقية، التمويل، الوكالة.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises font face à de nombreux problèmes qui entravent la création et le développement, y compris les difficultés financières de l'obtention du prêt, et à cet égard sera de mettre en évidence le rôle joué par les différents organismes de soutien et de promotion dans le développement du secteur des petites et moyennes entreprises, et cela en fonction de l'approche descriptive et analytique pour enrichir cette L'objectif de ces organismes est d'augmenter le niveau de performance des petites et moyennes entreprises et leur contribution à la réalisation des objectifs de développement et de relever les défis de la concurrence et de réduire les problèmes et les obstacles rencontrés, en particulier au stade de la construction. Petites et moyennes entreprises dans la promotion du développement économique et social de la SAT doit donner la priorité à la mise en place et adapté à l'océan, de sorte que les organismes exécutent les mêmes tâches, mais le segment qui leur fournissent ces services varient.

L'Agence et les banques octroient des subventions à travers diverses formes de financement et des avantages fiscaux et sous-fiscaux pour les jeunes en phase de démarrage et d'exploitation, accompagnant également les petites entreprises afin qu'elles puissent acquérir l'expertise nécessaire sur le marché.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, organismes de soutien, promotion, finance, agence.

فـــهرس المحـتويات

البيـــــــــــان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص	VII
فهرس المحتويات	X - XI
قائمة الجداول	XIII-XII
قائمة الأشكال	XV
قائمة الإختصارات والرموز	XVII
المقدمة العامة	**أ – ه**
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	1
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الأول: أهم التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	3
المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	6
المطلب الثالث: مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	9
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها وأهم المعوقات التي تعترضها.	12
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.	12
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	15
المطلب الثالث: عراقيل ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17
المبحث الثالث: التجارب الدولية في مجال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	19
المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة.	19

المطلب الثاني: تجارب الدول السائرة في طريق النمو.	22
المطلب الثالث: نتائج مستخلصة من هذه التجارب.	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: هيئات الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**28**
تمهيد	29
المبحث الأول: الهيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	30
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ((ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).	30
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).	32
المطلب الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية(AND)والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME).	34
المبحث الثاني: الصناديق الداعمة والبرامج المسطرة من الحكومة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	35
المطلب الأول: مختلف صناديق الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط.	35
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية.	39
المطلب الثالث: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	42
المبحث الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمة الوكالات في ذلك.	45
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	45
المطلب الثاني: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	50
المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.	52
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيسمسيلت.	57
تمهيد	58
المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	59
المطلب الأول: تعريف و نشأة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب.	59
المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.	62
المطلب الثالث: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.	64
المبحث الثاني: : أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها الوكالة.	64
المطلب الأول: : أشكال التمويل المقترح.	64
المطلب الثاني: الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة.	66
المطلب الثالث: مرحلة الإنشاء والتوسيع استثمار.	68
المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	72
المطلب الأول: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني.	72
المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.	76
المطلب الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل في ولاية تيسمسيلت.	79
خلاصة الفصل	84
الخاتمة العامة	85
المصادر والمراجع	89

الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول	13
01-2	أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالصناعية	40
01-03	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيسمسيلت	60
02-03	مرحلة الإنشاء والمرافقة	70
03-03	عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب	72
04-03	الملفات المودعة والمشاريع الممولة	75
05-03	مساهمة المشاريع الممولة في خلق مناصب عمل	76
06-03	الهيكل المالي للمشاريع الممولة	77
07-03	الهيكل المالي للوكالة في المشاريع التوسعية	78
08-03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	80
09-03	تطور عدد مناصب الشغل المصرح بها	82
10-03	مساهمة المؤسسات في خلق مناصب الشغل	82

الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	04
02-01	تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
03-01	المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
04-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	17
01-02	التمويل الثلاثي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	32
02-02	عدد المؤسسات في مرحلة التشخيص الاستراتيجي	41
03-02	عدد المؤسسات في مرحلة تنفيذ المخطط التأهيل	41
04-02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مابين 2013 وجوان 2017	47-46
05-02	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	48-47
06-02	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2017/06/30	48
07-02	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اختفت في2015-2016	49
08-02	توزيع المشاريع المصرح بها حسب عدد العمال للسداسي الأول من سنة 2017	50
09-02	مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات لسداسي الأول لكل من 2016-**2017**	51
10-02	تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الأولى في مختلف القطاعات لسداسي الأول 2016	52
11-02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت لسنة2017	53
12-02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيسمسيلت من 2010إلى2017	54
13-02	القروض الممنوحة من الوكالة لسنة 2016والسداسي الأول من2017	55
01-03	هيكل التمويلي للمشروع حسب صيغة التمويل الثنائي	65
02-03	هيكل التمويلي للمشروع حسب صيغة التمويل الثلاثي	65
03-03	عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب	72
04-03	عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	74
05-03	مساهمة المشاريع الممولة في خلق مناصب عمل	75

06-03	الملفات المودعة والمقبولة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	77-76
07-03	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم توسيعها من طرف الوكالة	78
08-03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	80-79
09-03	تطور تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعتها من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 2010إلى غاية جوان 2017.	81

الإختصارات والرموز

الرمز	معنى	الصفحة
(ANSEJ)	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	30
(ANGEM)	والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	30
(ANDI)	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	32
(APSI)	وكالة ترقية ودعم الاستثمارات	33
(AND)	وكالة التنمية الاجتماعية	34
(AND PME)	والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	34
(CNAC)	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	45

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلية أساسية في إقتصاديات الدول بحيث يرى كثير من الإقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول بشكل عام، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة،

والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى، ولذلك أولت مختلف الدول اهتماماً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدمت لها العون والمساعدة.

ولا ينحصر هذا الإهتمام في البلدان المتطورة فحسب وإنما يتعداه ليشمل الدول السائرة في طريق النمو، والتي تبحث بشكل مستمر على إيجاد الصيغ الاقتصادية والقانونية لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات، من أجل تحقيق المخططات والسياسات الاقتصادية.

بينت مختلف الدراسات أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية لا يمكن أن تكون إلا بوجود نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قوي يستطيع تحقيقها، وبعد تبني الجزائر إقتصاد السوق وإنفتاحها على الأسواق الخارجية في إطار الإتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005، ألزمها بضرورة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات لأنها تعتبر أهم منشئ للثروة وأكبر مصدر لإنشاء مناصب شغل.

وأمام هذا الوضع، كان على الجزائر وضع آليات تهدف إلى تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المؤسسات المصغرة نظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المصغرة في مجال التشغيل والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام، وقامت الحكومة بإصدار القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل التكفل الأحسن بهذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس، وإعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAN)، القرض المصغر (ENJEM)، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI).

وهي اليوم مطالبة بمواصلة هذه الوتيرة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لاستدراك تأخرها فحسب، بل كذلك للإستعداد لمواجهة تحديين كبيرين، يتمثل أولهما في تكيفها مع المنافسة الإقتصادية التي فرضها عليها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أما التحدي الثاني فيتمثل في تكوين ثروة كافية ومستدامة للتحضير لمرحلة ما بعد البترول التي هي في صددها.

الإشكالية:

من أجل ذلك ولدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى فعالية هيئات الدعم والترقية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وأهم الخصائص التي تميزها؟

2. ماهي أهم العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما الدور الذي تلعبه مختلف الهيئات في إحياء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى أي مدى يتم دعم هذا القطاع؟
4. هل للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تأثير في تشغيل الشباب والحد من البطالة؟

الفرضيات:

ولقد تم اقتراح فرضيات والتي هي عبارة عن إجابات مؤقتة للأسئلة السابقة:

1. يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على معايير كمية أو نوعية، ولها مايميزا عن غيرها من المؤسسات.
2. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والعراقيل تعيق نشاطها، ويمثل التمويل أحد الدعائم الأساسية في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. سخرت الجزائر العديد من الآليات والهياكل من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

وبالإضافة إلى هذه الهيئات قامت الحكومة بتسطير عدة برامج بغية تحسين تنافسيتها، وإستغلال أفكار الشباب ذوي الطاقات والطموحات العالية وليست لهم إمكانيات مادية.

4. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وسيلة لتخفض البطالة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

* الأهمية الكبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن خاصة بعدة تنبؤ الاقتصاديون بانتهاء عصر البترول بحلول 2025.

* وجود بعض العراقيل فيما يخص القدرة المالية التي يواجهها الشباب أثناء عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

* الرغبة في معرفة كل الجوانب المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقناعتنا بمدى مساهمتها في تقليص مشكل البطالة.

* الرغبة في معرفة الإختلافات بين مختلف الهيئات المخصصة للإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.

* الرغبة في معرفة طريقة ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها وتطويرها.

أهداف البحث:

الهدف الذي يرمي إليه هذا البحث في البداية هو الإجابة على التساؤلات السابقة الذكر، مبرزا مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تخطي الصعوبات التي تواجه هذا القطاع، ومعرفة مختلف المراحل التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء إنشائها، ومعرفة مصادر تمويلها، وإبراز مدى مساهمة الدولة في دعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات نتيجة للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في توفير مناصب شغل خاصة، كما يهدف إلى تبيان المكانة الإقتصادية لهذه المؤسسات في الجزائر.

الأهمية البحث:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال ومهم في الإقتصاديات الحديثة لمختلف الدول، وتزايدت أهميتها نظرا لمساهمتها المتزايدة في الناتج الداخلي الخام، ولهذا أصبح من الضروري الإهتمام بها كثيرا من طرف الدول النامية

الحدود البحث: وتتمثل في

الحدود المكانية: تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية تيسمسيلت بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

الحدود الزمانية: تمت الدراسة هذا الموضوع في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال فترة مابين 2010-2017.

صعوبات الدراسة: تتمثل في الآتي:

- صعوبة القيام بدراسة حالة.

- صعوبة الحصول على المعلومات الكاملة وذلك بالإمتناع عن منح المعلومات المتعلقة بالموضوع.

- نقص البيانات حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لإثراء هذا الموضوع، إذ يتجلى المنهج الوصفي من خلال الدراسة النظرية أما التحليلي فهو يتجسد في التعاليق والتحاليل المتعلقة بالبيانات التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصلنا عليها من وزارة الصناعة والمناجم، فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومديرية الصناعة والمناجم على مستوى ولاية تيسمسيلت.

أدوات البحث:

لقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المراجع والتي تتمثل في الكتب، الملتقيات، مجلات، مواقع الأنترنيت، الجرائد الرسمية، مذكرات، وكذلك الزيارات الميدانية لفرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية تيسمسيلت.

تقسيمات البحث:

سيتم معالجة هذا البحث في ثلاثة فصول، خصص آخرها للدراسة التطبيقية، حيث تم في الفصل الأول التعرف على المفاهيم العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة مباحث، تم تخصيص الأول إلى التعرف على معايير تحديد تعريفها وبعض التعريفات لها وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد خصص إلى تبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد وتصنيفاتها وأهم المشاكل التي تعاني منها، أما المبحث الثالث فيعرض بعض التجارب الدولية في مجال إهتمامها بهذا القطاع والنتائج المستخلصة منها.

أما الفصل الثاني فسيتم فيه التعرف على مختلف الهيئات، الصناديق والبرامج الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم ذكر في أخر مبحث البيانات والإحصائيات المقدمة من وزارة الصناعة والمناجم.

أما الفصل التطبيقي فخصص لدراسة حالة فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ولقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تم بالأول التطرق إلى نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال تعريف ونشأة الوكالة لدعم وتشغيل والمهام الموكلة لها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمبحث الثاني تم فيه التعرف على أشكال الدعم المالي والتسهيلات والإمتيازات التي تمنحها الوكالة، وأما في المبحث الثالث تم فيه تطرق إلى الإحصائيات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك لما تحققه من مردود إقتصادي كبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية، حيث تلعب دورا رائدا في توسيع القاعدة الإقتصادية من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي بين كافة القطاعات، كما تساهم بشكل كبير في إيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تأثيرها الفعال في تحسين مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية كزيادة معدلات الإستثمار، وتعبئة المدخرات وتحقيق قيمة مضافة عالية.

من خلال هذا الفصل سيتم التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تحديد المعايير المعتمدة لذلك، وكذا تبيان بعض التعاريف لبعض الدول وأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني يتم تطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وأهم المشاكل التي تعرقل نشاطها، أما المبحث الثالث استعراض بعض التجارب الدولية في مجال الإهتمام بهذه المؤسسات والنتائج المستخلصة من هذه التجارب.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحوي في مضمونها وطياتها حجم المؤسسة، بحيث معظم المهتمين بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمدون على معايير كمية ونوعية لتحديد مفهومها، ويعكس هذا التنوع في المعايير تعدد خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين مختلف دول العالم، وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى تحديد مختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها في وضع التعاريف وكذا الخصائص ومميزات التي تختص بها.

المطلب الأول: أهم التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تعددت تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها ما يلي:

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال القانون الصادر عام 1953 أعطى مفهوم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة وليس لها قدرة على تأثير في مجال العمل الذي تنشط فيه[1]، بالإضافة إلى هذه معايير النوعية تم الاعتماد على المعايير الكمية المتمثلة في عدد العمال الموظفين بدوام كامل وبعض المعايير المالية في صورة حجم المبيعات السنوية ومعدل دوران رأس المال[2].

ويمكن عرض تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول أسفل:

---

[1] عزيز سامية، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتورا في علم الإجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014،ص: 59.

[2] كروش نور الدين، **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية والمالية، تخصص مالية، المدرسة العليا لتجارة، الجزائر، 2015-2016، ص:12 .

الجدول رقم(01-02) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار	كل أنواع الصناعات	مؤسسات الخدمات		الفلاحة
		القيمة المعتادة	القيمة القصوى	
عدد العمال	أقل من 500 عامل	أقل من 500 عامل	أقل من 500 عامل	أقل من 500 عامل
الإرادات السنوية	-	أقل من7مليون دولار	أقل من 25 مليون دولار	أقل من250000 دولار

كروش نور الدين، **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية والمالية، تخصص مالية، المدرسة العليا لتجارة، الجزائر، 2015-2016، ص:13.

2- تعريف الإتحاد الأوربي :

أقرت اللجنة الأوروبية في 03 أفريل 1996 توصيات بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك من خلال إعتماد وتعريف الموحد لها، حيث تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل وتتمتع بالاستقلالية، وبرقم أعمال لا يتجاوز 40 مليون أورو. [1]

3- تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطاني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنه تلك المؤسسة التي تحقق شرطين من بين ثلاثة التالية[2]:

- ✓ حجم التداول يكون أقل من 8 مليون جنيه أسترليني
- ✓ حجم رأس المال أقل من 3.8 مليون جنيه.
- ✓ عدد العمال لايزيد عن 250 عامل.

4- تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1]شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 26.

[2]ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص: 18.

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها ورقم أعمالها ورأس مالها وعدد العمال في المؤسسة كما هو موضح في الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (03-01) تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	رقم الأعمال أقل من	عدد العمال أقل من
مؤسسة متوسطة	400 مليون ين صيني	أقل من 1000 عامل
مؤسسة صغيرة	20 مليون ين صيني	أقل من 300 عامل
مؤسسة مصغرة	3 مليونين صيني	أقل من 20 عامل

المصدر: كروش نور الدين ، **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة تحليلية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية المالية، تخصص مالية، المدرسة العليا لتجارة، الجزائر،2015- 1016، ص:**13.**

5- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عرفها القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها[2]:

مؤسسة تشغل من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي المعايير الاستقلالية. حيث لا يمتلك من رأس مالها نسبة 25% وما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بقيت الجزائر تحافظ على معيار عدد العمال المعمول به والمشرع به في سنة 2001-، على أن عدد العمال الذي تملكه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو من 01 إلى 250 عامل، وغيرت رقم أعمالها وحصيلتها السنوية من مليار دينار جزائري وخمسمائة مليون دينار إلى أربعة ملايير دينار جزائري كرقم أعمالها، ومليار دينار جزائري كحصيلة سنوية.

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإمكان تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المؤسسات صغيرة والمتوسطة إلى نوعين هما:

المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1. المعايير الكمية:

[1] كروش نور الدين، مرجع سابق الذكر، ص:13 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 18/1، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المؤرخ في 11 الربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير 2017، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص:7 .

تشتمل هذه المعايير على: عدد العمال، رأس المال، قيمة المبيعات ومعدل استخدام الطاقة، وهي تمثل أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1. معيار عدد العمال: " معيار عدد العاملين في المنظمة هو أكثر انتشارا واستخداما على المستوى العالمي وذلك لسهولته في التعامل، وثباته لفترة من الزمن"[1].

وهذا المعيار يختلف من بلد إلى آخر باختلاف الأوضاع الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والتركيب السكاني وعدد السكان في الدول وعوامل أخرى" [2].

2-1. معيار رأس المال: يعتبر ثاني أهم عامل يتم الاعتماد عليه في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يكون في المؤسسة عدد العاملين والموظفين قليل جدا، إلا أن المشروع لا يمكن اعتباره مشروعا صغيرا لأن رأسماله كبير نسبيا، ويستخدم طرق ووسائل ذات كثافة رأسمالية عالية[3].

وقد يكون العكس من ذلك من حيث حجم رأس المال المستثمر قليل نسبيا مقارنة بوسائل ذات كثافة عمالية.

3-1. معيار حجم المبيعات: بعض البلدان تعتمد على رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة، حيث تعتمد عليها كمعيار لتحديد تصنيفها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من غيرها، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل التحديد الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم اللجوء إلى مزيج من هذه المعايير بالإعتماد على كل من حجم العمال وحجم رأس المال المستثمر، حيث يمثل حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد بناءا على (حجم رأس المال للمؤسسة / عدد العمال). [4]

من خلال ما سبق، يمكن عرض الجدول الآتي الذي يمثل المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول كالآتي:

الجدول رقم (1-1): المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	أقل من 300 عامل وموظف	و (أو) مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	أقل من 200 عامل وموظف	و (أو) 38 مليون إسترليني .
الو.م.أ .	أقل من 50 عامل وموظف	
سنغافورا	أقل من 50 عامل وموظف	و (أو) أقل من 21 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	أقل من 50 عامل وموظف	و (أو) أقل من 20 مليون ريـال

[1] فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد علي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ،طبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:80.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار خفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن، 2009، ص: 17 .

[3] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **مرجع سابق الذكر**، ص:17 .

[4]. كروش نور الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص: 07 .

		سعودي
الهند	أقل من 300 عامل وموظف	أقل من 280 ألف دولار أمريكي
العراق	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 6 آلاف دينار
الكويت	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 200 ألف دولار أمريكي
كوريا	أقل من 30 عامل وموظف	أقل من 700 ألف دولار أمريكي
ماليزيا	أقل من 25 عامل وموظف	أقل من 250 مليون دولار ماليزي
غانا	-	أقل من 36 ألف دولار أمريكي
زامبيا	-	أقل من 315 ألف دولار أمريكي
الباكستان	-	أقل من 50 ألف دولار أمريكي
الإتحاد الأوروبي	أقل من 250 عامل وموظف	أقل من 8 مليون جنيه إسترليني
أندونوسيا	أقل من 19 عامل وموظف	-
الفلبين	أقل من 90 عامل وموظف	-
تايلاندا	أقل من 50 عامل وموظف	-
جمهورية مصر العربية	ما بين 10- 100 عامل وموظف	أقل من 500 ألف جنيه مصري
ألمانيا	أقل من 50 عامل وموظف	
البنك الدولي	ما بين 10-50 عامل وموظف	ما بين 250 – 300 ألف دولار أمريكي
منظمة الأمم المتحدة NNIAD	أقل من 100 عامل وموظف	أقل من 250 ألف دولار أمريكي
منظمة العمل الدولية ILO	ما بين 10-50 عامل	أقل من 350 ألف دولار أمريكي

المصدر: ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص: 17.

2. المعايير النوعية :

إن الإعتماد على المعايير الكمية فقط في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلنا أمام تعريف نسبي، ولهذا تم الإعتماد على معايير أخرى وهي المعايير النوعية وتتمثل في كل من :

2-1. **الملكية:** " عادة ما يكون المدير هو المالك وقد يكون العمال من عائلة واحدة[1] "

2-2. **المسؤولية**: يتمتع غالبا صاحب المشروع بالإستقلالية في إدارته دون تدخل أي أطراف أخرى في عمله وإستقلاليته في إتخاذ قراراته[2].

2-3. **الإدارة والتنظيم**: حسب هذا المعيار تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنظيم بسيط أما من حيث الإدارة المؤسسة فهي تؤول إلى مالكها وهو يشغل دور المدير في أغلب الحالات [1].

[1].فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي ، مرجع سابق الذكر، ص:81 .

[2].ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي ،مرجع سابق الذكر، ص: 19.

2-4 **المعيار القانوني**: ويعتمد هذا المعيار علي الشكل القانوني للمؤسسة ومصادر تمويلها، ووفقا لهذا المعيار فالمؤسسة الصغيرة عادة ما تعتبر ذات شكل غير مؤسسي مثل: المشاريع الفردية والعائلية والشركات التضامنية وشركات التوصية البسيطة. [2]

المطلب الثالث: مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم عدم وجود تعريف موحد في العالم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه يوجد هناك إتفاق حول أهم الخصائص والمميزات التي تتمتع بها والتي جعلتها محط إهتمام الباحثين ومن بينها:

1- الإشراف المباشر من قبل المالك:

إن إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتم من قبل المالك شخصيا، ولذلك فالقرارات المتعلقة بالمؤسسة تتميز بالمرونة لضمان نجاحها وكسب ثقة زبائنها[3].

2- سهولة التأسيس:

"تتميز هذه المشاريع بانخفاض رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك المؤسسات، ومن ثم أداة فاعلة لجذب المدخرات للأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما يتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجعلها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل" [4].

3- إتاحة فرص العمل:

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج بالضرورة إلى العمالة الماهرة، إلا باستثناء البعض منها، حيث تقوم بتشغيل وإستيعاب أعداد كبيرة من العمالة الموجودة في السوق مما يجعلها قادرة على تكوين كوادر فنية جديدة. [5]

4- ملكية المحلية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في كثير من الأحيان لأشخاص محليين، هذا يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، ما يجعل القرارات الاقتصادية للبلد في أيدي أشخاص وطنيين، ويساعد

---

[1]. كروش نور الدين ، مرجع سابق الذكر، ص:09 .

[2]. الهام فخري طملية، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، بدون طبعة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008، ص:25.

[3] جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، ، بدون طبعة، دار كنوز، عمان ، الأردن، 2010، ص:41.

[4]ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي ، مرجع سابق الذكر ، ص:19.

[5]علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص:104.

ذلك على استقرار العمالة وخلق وضائف أكثر في تلك المنطقة، مما ينتج عنه استثمار الأرباح المحصل عليها داخل المجتمع المحلي. [1]

5- القدرة على التكيف مع التغيرات المستخدمة :

انخفاض التكاليف التجارية ومرونة الإدارة والتشغيل سيؤدي إلى تسهيل عملية تكييف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع التغيرات الخارجية والنمو والتطور خاصة بما يتعلق برغبات المستهلكين بخلاف المؤسسات الكبيرة التي لا تستطيع تغيير نمطها بسهولة، وتتمثل أهم هذه التكيفات التي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواكبتها كما يلي[2] :

- ✓ القدرة على الإبتكار والتجديد فيما يتعلق برغبات وأذواق المستهلكين بمعدل قد يتفوق على نظيره في المؤسسات الكبيرة.
- ✓ القدرة على التغيير في مجال العمالة والإنتاج وتسويق وتمويل في مواجهة التغيرات السريعة دون تردد.
- ✓ حرية الدخول والخروج من السوق: حيث نجد انخفاض الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وإرتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الخصوم وبالتالي سهولة إتخاذ القرار من حيث الدخول والخروج من السوق.
- ✓ سهولة تحويل ممتلكات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى سيولة دون أن تتحمل خسارة كبيرة في مدة زمنية قصيرة، فهي تتمتع بمرونة كافية لتعديل السياسات وسرعة إتخاذ القرار.

6- توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تلعب هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور الموزعين أو الموردين أو وكلاء.[3]

7- العوائد المالية الكبيرة :

تعتبر العوائد المالية الكبيرة المحققة من أبرز المزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن العوائد على رأس المال بشكل عام أكثر منها للأعمال الكبيرة فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة) مثلا والتي قارنت بين العوائد على رأس المال للسنوات 1980-1996 وجدت بأن العوائد التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من المؤسسات الكبيرة، حصل هذا في سنوات الرخاء والكساد على حد سواء، وكل هذا نتيجة أن المؤسسة الصغيرة

---

[1] زويتة محمد صالح ، **أثر التغيرات الإقتصادية في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 17 .

[2] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سابق الذكر، ص:20-21.

[3] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الاعمال والمال**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2013ص:67 .

والمتوسطة فيها عدد قليل من العاملين مما يجعل صاحب الملكية يتفرع إلى الوظائف الأساسية التي تحقق له العوائد وحرص على استخدام موارده بكل كفاءة وحرفية[1].

8- التنظيم والتسيير:

"يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى يتخذ القرار من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس فالقرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة ...أما من حيث التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها ...بحيث يعطي أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن، فيعملون دائما على الإصغاء لحاجاتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية الفرص المتاحة"[2].

من خلال ما تم ذكره فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط غير معقد، ولها قدرة على التكيف في ظل التغيرات التي يفرضها عليها المحيط الخارجي واستيعاب الأيدي العاملة بكل أنواعها من السوق، وتقوم باستقطاب المستثمرين ذو المدخرات المنخفضة ذو طموحات عالية في مجال الأعمال .

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها وأهم المعوقات التي تعترضها.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في أي إقتصاد، بحيث وجدت من أجل تحقيق أهداف معينة، إلا أنها تعترضها معوقات وعراقيل مختلفة.

---

[1] قشيدة صوراية ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2011 ص: 28-27 .

[2] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة ميزانية "** أطروحة دكتورا دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 47 .

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية .

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي الذي يقوم بالتنمية الإقتصادية وإنعاشها في الحالة الحرجة، حيث لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في عملية التنمية، فأهم الاقتصاديات كالولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات ما نسبته 99.6 %. من مجموع المؤسسات في ألمانيا 90 %.اليابان 99,3%، في أوروبا 99,8 %، وتدل الإحصائيات أيضا أن كل التطورات الحاصلة في مجال إقتصاد الدول أو حتى التطورات التكنولوجية تتم تحت رعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما نجد كبرى المؤسسات تعتمد على على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لها لما تتمتع به من قدرة على مواجهة التغيرات الحاصلة أو حتى الاختفاء وظهور من جديد دون التعرض لخطر الاختفاء تماما[1].

تكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إسهامها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وتحقيق غايات لابد منها وتتمثل في: [2]

- ✓ دعم النمو الإقتصادي والإزدهار.
- ✓ مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للإقتصاد.
- ✓ تعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر.
- ✓ تشجيع روح الإبتكار والإبداع والإختراعات.
- ✓ جذب الإستثمارات الأجنبية.
- ✓ خلق تجمعات إنتاجية.

تهدف عملية تشجيع المواطنين علي إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمنهج هام لاستغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد علي الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العجز وانتظارها الوظيفة وتوجيه طاقاتهم نحو العمل الحر وترسيخ أهميته في المجتمع وتشجيع أصحاب الأفكار[3].

بحيث أوضحت منظمة العمل الدولية أن حوالي 99 % من المؤسسات في معظم دول العالم هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأنها تستوعب عمالة أكثر من 40% في المؤسسات ككل، ولها القدرة على خلق حوالي 75% من الوظائف الجديدة بحيث 60% من رأس المال المستثمر يتم الحصول عليه من أموال الخاصة بالمستثمر، وذلك ما يساعد على تعبئة المدخرات

---

[1] . سارلز جاريث جونز ، **الإدارة الإستراتيجية** ، بدون طبعة، الجزء الأول ، دار المريخ ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 81 .

[2] . ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي ، مرجع سابق الذكر، ص: 27 .

[3] . بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الإعمال**، الطبعة الأولى،، دار المسيرة، الأردن، ص:92.

الأفراد في المجتمع نحو إستثمارها ولهذا إتجهت مختلف الدول نحو الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر سياسات وإجراءات وخطط وبرامج تنموية التشغيل الذاتي[1].

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنه تعد من الحقول الهامة والواعدة في إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية علي حد سواء، فهي تسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق أهداف

وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة[2]، والمخطط التالي يوضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة.

شكل (01-01) أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول

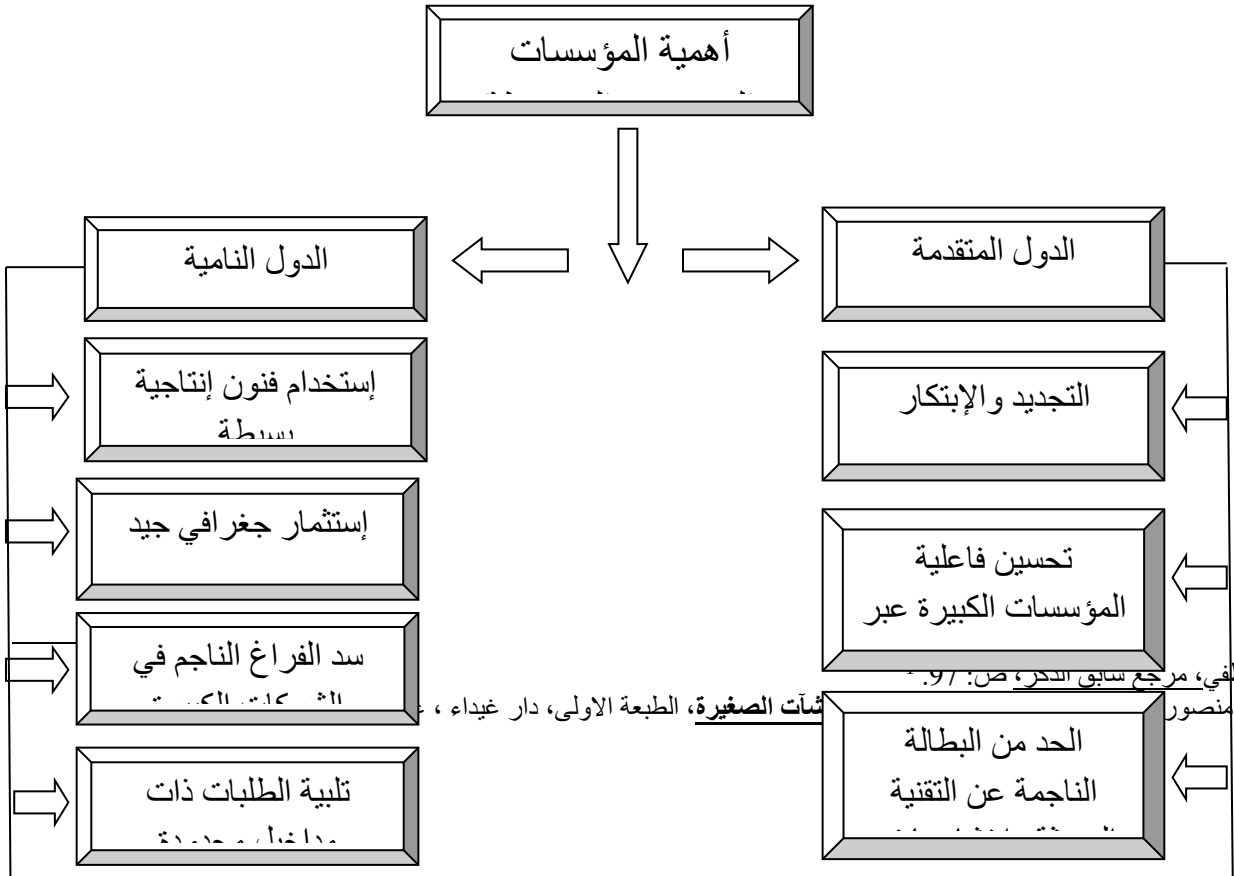

[1] علي لطفي، مرجع سابق الذكر، ص: 97.

[2] محمد منصور **ثآت الصغيرة**، الطبعة الاولى، دار غيداء ،

المصدر: علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، بدون طبعة، مصر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص ص:100-103.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها.

أولا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

يمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات حسب هذا التصنيف وهما[1]:

- ✓ المؤسسات العائلية
- ✓ المؤسسات التقليدية

1- المؤسسات العائلية:

وهي مؤسسات تكون إقامتها في المنزل وتنشا بمشاركة أفراد العائلة، وفي أغلب الأحيان ممثلون اليد العاملة ويتمثل إنتاجها في منتجات تقليدية تسوق بكميات محدودة، وفي بعض البلدان

[1] حجاوي أحمد ،" **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011، ص13.

المتطورة تعبر المؤسسات العائلية منتجة لمجموعة من السلع لفائدة مصانع موجودة في نفس المنطقة وهو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.

2- المؤسسات التقليدية:

وهي المؤسسات التي تتميز فيها منتجاتها بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال.

ثانيا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات

إن مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم التركيز عليها بغض النظر عن الحجم لقطاع هذه المؤسسات، ويمكن التميز بين هذه المؤسسات حسب هذا التصنيف كما يلي:[1]

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: وتضم هذه المؤسسات:

1.1- المنتجات الغذائية.

1.2- تمويل المنتجات الفلاحية.

1.3- الخشب ومشتقاته.

و منه نجد أن السلع الغذائية تعتمد في إنتاجها على مواد أولية مختلفة المصادر.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يضم هذا النوع كل المؤسسات المتخصصة فيما يلي:

2.1- تمويل المعادن.

2.2- الصناعة الميكانيكية الكهرومنزلية.

2.3- الصناعة الكيماوية.

2.4- صناعة مواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيزات: تتطلب هذه الصناعة بالإضافة إلى المعدات والأدوات التكنولوجيا، لأنها صناعة تتميز بكثافة رأس المال، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة.

ثالثا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل

يوجد نوعين من هذا الصنف وهما: [1]

---

[1] نفس المرجع أعلاه، ص: 14.

1- المؤسسات غير المصنعة.

2- المؤسسات المصنعة.

وفيما يلي جدول يبين لنا تصنيف هذه المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل.

الجدول رقم (04-01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة والمنزلي			نظام المصنع	
مخصص إنتاج للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: زهواني رضا، **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، 2006-2007 ص:10 .

يمثل كل من الفئات (3،2،1) المؤسسات غير مصنعة التي تقوم بالجمع بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، أما الفئات (8،7،6،5،4) فتمثل المؤسسات الصناعية التي تجمع بين المصانع الصغيرة والكبيرة، فتقسيم العمل يختلف واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير بالإضافة إلى تعقيد العمليات الإنتاجية.

المطلب الثالث: عراقيل ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم مما تقدمه وتساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الإقتصادية من خلال إيجاد فرص العمل، توفير السلع والخدمات بأقل الأسعار، والقدرة على زيادة القيمة المضافة إلا أنها تواجه عدة عراقيل ومشاكل تعترضها وتحد من نموها وإستقرارها، ومن بينها :

1- مشاكل متعلقة بالتمويل :

يعتبر وجود رأس المال من أهم العوامل اللازمة لإنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تحتاج إلى رأس مال جاري من أجل العمل بانتظام على مدار العام، إلا أن القصور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنمية في جميع البلدان خاصة في الدول النامية نظرا لما تعانيه من ندرة في رؤوس الأموال[2] .

---

[1] زهواني رضا،" **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص10

[2]. عبد الله إبراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل، 2006ص:382.

إن أي مشروع يحتاج إلى تمويله في عدة مراحل إبتداءا من المرحلة الأولى مرحلة التأسيس مرورا بمرحلة التشغيل وإنتهاءا بمرحلة التجديد والنمو أو بالإحلال والتوسيع، وتختلف مصادر التمويل من مرحلة إلى أخرى حسب حاجة المشروع ويمكن إيجازها كما يلي[1] :

1- مدخرات الأفراد المؤسسين.

2- المصادر المنظمة الرسمية وتتكون من المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى.

3- المصادر الغير المنظمة وغير الرسمية وتكون من وموردي الموارد الأولية وغيرهم.

4- مشاكل متعلقة بالتكنلوجيا :

"لعل من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو إتباعها أسلوب تكنلوجي تقليدي يقف حجرة عثرة أمام تلك المؤسسات، ويحول بينها وبين الدخول في أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة ويحرمها من الدخول إلى أسواق جديدة، فتكون التكنلوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنلوجيا يعد من أهم المجالات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات في مجال التكنلوجيا مشكلة التجديد والابتكار التي تتطلب مختصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير"[2] .

5- المشاكل الإدارية والتنظيمية:

تعتبر الإدارة العلمية مفتاح نجاح العملية المؤسساتية بأنواعها، فتوافر القدرة الإدارية والتنظيمية في حجر الأساس في نجاح أي مشروع كما أن تصور غياب تلك القدرة سبب في فشل أي مشروع ما، ومن الواضح أنه لكي يتم تطوير أي قطاع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإدارة بشكل فعال لابد من تحسين تنافسيتها من خلال برامج تدريب حديثة وربما من خلال مؤسسات تدريب متخصصة في قطاعات محدودة مثل إدارة الفنادق وإدارة الإنشاءات، التدريب المالي والمصرفي وإدارة المنتجعات ...إلخ[3].

بالإضافة إلى المشاكل التي سبق ذكرها هناك مشاكل أخرى نوجزها كما يلي :[4]

1- إرتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك لأن غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع.

2- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات، مما يحول دون نموها وخاصة في الدول النامية .

3- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل إستمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير

---

[1] **نفس المرجع أعلاه،** ص382.

[2] علي لطفي ، مرجع سابق الذكر، ص ص: 112-113.

[3] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمد الوادي، مرجع سبق ذكره، ص:115 .

[4] آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – آفاق وقيود** ، مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر، ص: 276 .

4- عدم الإستقرار الإقتصادي (التضخم): إرتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يحد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح .

5- المنافسة وخاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي وإبرام إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة .

6- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وإنعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم

7- إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الإقتناع بأهميته وضرورته.

يمكن القول إن نقص رأس المال، والتقصير في الاستعانة بالتقنيات الحديثة، واختيار النشاط الخاطئ، والمكان الغير اللائق من علامات الفشل، لكن السبب الرئيسي لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو القرارات المتخذة من طرف المدير المنعزل في مكتبه المحاصر بالمشاكل التي لا يستطيع مواجهتها وحلها، وعدم استشارة أصحاب الخبرة أو تكوين مجلس إدارة يستطيع المساعدة في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة ومن هنا تكون بداية الفشل[1].

[1] أحمد فوزي ملوخية ،**أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية**،بدون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2009،ص:304 .

المبحث الثالث : التجارب الدولية في مجال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من المفيد إستعراض بعض التجارب الدولية في مجال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت من خلال إستحداث مناصب عمل وتحليل البطالة، بحيث يمكن الإسترشاد بمثل هذه التجارب لكل من أراد أن يحذو حذوها خاصة الدول السائرة في طريق النمو التي هي في أمس الحاجة لها .

وفيما يلي، سيتم إستعراض بعض التجارب التي قامت بكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك من أجل استخلاص أهم النتائج من هذه التجارب الدولية .

المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة.

تعتبر الدول المتقدمة ذات إقتصاديات عملاقة تقودها كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وقد قامت بإنتهاج سياسة الإهتمام بالمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة .

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية من أقل أكبر الإقتصاديات في العالم، وذالك لتوفرها على الشركات متعددة الجنسيات التي بإستطاعتها محو أو تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوجود إلا أن هذا الوضع لم يمنع ظهور هذا القطاع.

فحسب رأي الباحث الأمريكي "*OLIN*"، فأن سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد العالمي مرهون بتشجيعها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقول كذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إعلان حرب إيديولوجية في ميدان المؤسسات الصغيرة، ومن أجل ذلك وجب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بثورة داخلية وهذا بإحياء المؤسسات التقليدية، كما يؤكد "*OLIN*"، أن المحرك الأساسي لهذا النوع من المؤسسات في عقلية المقاولتية التي تمتاز بها ويضيف "*OLIN*"، أن السبيل الوحيد لذلك هو تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي وإعداد خطة عمل وتشجيع البحث في هذا الميدان[1].

2- التجربة الإيطالية:

يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة عالميا بكونه يعتمد على التنمية الداخلية بسبب تأصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع الإيطالي، بحيث يعتبر هو سر نجاح النظام الصناعي في إيطاليا. وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإسم smeclaster. أي مجموعة من الشركات مستقرة في منطقة جغرافية معينة تقوم بإنتاج منتوج معين، وتكمل الشركات بعضها البعض من خلال تقسيم مراحل الإنتاج بينهم من أجل سهولة وسرعة إنجاز العمل.[2]

---

[1] حجاوي أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 17 .

[2] محمد راتول وبن داودية وهيبة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف، الجزائر، يومي17 .18 أفريل 2006، ص: 173 .

تعود أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى جملة من الأسباب نذكر منها [1]:

- ✓ عدم إعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
- ✓ وجود درجة عالية من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحة منها يتبع هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الإستجابة والذي لا تستطيع بعض الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره .
- ✓ السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات، وذالك من خلال سلسلة من الحوافز والإجراءات .
- ✓ مؤسسات الدعم الإيطالية، تمكن المؤسسات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة من الإستفادة من السياسات الحكومية وتشارك عدة وزارات في كل من وزارة الصناعة، وهي مسؤولة عن المبادرات الحكومية الرامية إلى تطوير الأنشطة الإقتصادية في قطاع الصناعة .
- ✓ وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنلوجي وهو مسؤول عن قوانين وحوافز البحث والتمية .
- ✓ وزارة التجارة الخارجية من خلال تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله وبرامج التأمين .

3-تجربة اليابان:

تعتبر اليابان اليوم إحدى الدول ذات الصناعات الكبرى والتي تسبق الدول الصناعية جميعا من حيث معدل النمو الإقتصادي، ومعدل نمو الصادرات ومقدار الفائض الذي تحققه سنويا في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات[2]، بحيث تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص باهتمام ورعاية الدولة، إدراكا من جانبها لأهمية إسهام هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للمنظمين الجدد في السوق. ودليل على ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام، وما يحققه من انجازات، الحقائق التالية[3]:

- ✓ تنامي دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة اليابانية في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى، حيث تسهم في توفير 72% من الاحتياطات ومستلزمات الصناعات الهندسية، و79% من احتياجات ومستلزمات صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية.
- ✓ تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية في مجال السيارات حوالي 60% من موردي مستلزمات شركة رنو الفرنسية.

---

[1] نفس المرجع أعلاه، ص:174 .

[2] .يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص:61. .

[3] عبد العزيز جميل مخيمر، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2005، ص61-62.

- ✓ تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بنسبة حوالي 30% من إجمالي الصادرات الصناعية، كما تقوم بتوفير منتجات وسيطية تمثل نحو 20% من صادرات المؤسسات اليابانية الكبيرة.
- ✓ تستوعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية ما يقارب 84.4% من إجمالي العمالة الصناعية باليابان، كما تساهم بنسبة حوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني.

ومن أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيام الحكومة بخلق بيئة مناسبة للعمل في داخلها القطاع الخاص، بحيث يتميز رجال الأعمال في اليابان بالقدرة على إستيعاب التكنلوجية الحديثة وتطويرها لكي تناسب الظروف اليابانية، وتقوم المؤسسات الصناعية بتمويل الجانب الأكبر من ميزانية البحث والتطوير التي تفيد الصناعة المباشرة وذلك من أجل تخفيض التكاليف وتحسين جودة الإنتاج مما أدى إلى تغلغل المنتجات اليابانية في كل دول العالم [1].

المطلب الثاني: تجارب الدول السائرة في طريق النمو.

من خلال تجارب الدول المتقدمة ونجاحها في تطوير مؤسساتها وجعل إقتصادياتها قوية، جذب الكثير من الدول النامية على السير في نفس المنهاج راغبة في تحقيق ما حققته الدول المتقدمة، ومن بينها تجارب الدول السائرة في طريق مثل كل من :

1- تجربة الهند:

تعتبر الهند مثالا يحتذى به في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي من أكثر الدول تأثرا بالتجربة اليابانية، حيث كانت المنشآت الصغيرة تستطيع أن تحصل على قروض ميسرة من بنك الصناعات الصغيرة وبنك التنمية الصناعية بسعر فائدة 5 %، وذلك في برنامج متكامل لمساعدة وحماية المنشآت الصغيرة، حيث يتضمن نوع من التمويل الغير مباشرة، وهنا الحكومة الهندية حددت عدد كبير من السلع يقتصر إنتاجها على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما تعطي لها الأولوية عند مشترياتها، وتكون هناك زيادة في أسعار منتجات هذا القطاع بنسبة 10%، كما كانت الحكومة تمنح إعفاءات ضريبية على الاستثمارات في التجهيزات وآلات المؤسسات الصغيرة وتساهم في إعداد البيئة الملائمة.[2]

وأهم ما يميز هذه التجربة: [3]

- ✓ فرض ضرائب على المؤسسات الكبرى تستخدم لتنمية الصناعات الصغيرة.
- ✓ إنتهاج تفضيل ثراء منتوجات المؤسسات الصغيرة.
- ✓ إنشاء مكتب لتشييد الصناعي والمالي يلجأ إليه كل مؤسسة تعاني من صعوبات مالية، وذلك للقيام ببرامج إصلاح إقتصادي ومالي لتجاوز أزمتها.

---

[1] يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص:62 .
[2] حجاوي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص: 19 .
[3] نفس المرجع أعلاه، ص: 19 .

2- تجربة دولة تونس :

مر الإقتصاد التونسي بعد فترة الإستقلال 1956 بمرحلتين[1]:

المرحلة الأولى: منذ الاستقلال الى غاية السبعينيات تميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية .

المرحلة الثانية: من فترة السبعينات إلى نهاية الثمانينات، حتمت الظروف الإقتصادية القيام بإصلاحات شكلية شاملة للإقتصاد الوطني من بينها:

- ✓ خوصصة المؤسسات العمومية.
- ✓ قانون الإستثمار.
- ✓ إصلاحات إقتصادية مست قطاعات (التجارة ، الضرائب ، البنوك، البورصة).
- ✓ إمضاء إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتحضير إلى المنطقة الحرة وفي ظل هذه الظروف قامت وتطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس نسبة 92 %، من مجموع المؤسسات بنسبة التشغيل تقدر ب 53.7%، وتحقق قيمة مضافة 52.8%، أي ما قيمته 2.8 مليار.

أما منذ **التسعينيات** قامت الحكومة التونسية بمجموعة من الإجراءات وذلك بغرض مواكبة التحولات الإقتصادية والتكنلوجية منها :

- ✓ برامج تأهيل المؤسسات بدأ العمل به منذ 1996 وذلك من أجل جعل منتجاتها قادرة على المنافسة.
- ✓ برامج تطوير هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال القيام بعملية تقديم تجهيزات عصرية والقيام بحلقات تكوينية لإطاراتها.
- ✓ صندوق الترقية الصناعية (foprodi): من مهامه تشجيع وإنشاء الصناعات وترقيتها.
- ✓ إعداد دراسات إستراتيجية تتعلق بمختلف الأنشطة الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- تجربة سلطنة عمان :

من خلال تحليل بيانات حجم المنشآت المسجلة في وزارة القوى العاملة وبيانات العمالة الوافدة في الأعمال التجارية حسب المنشآت حتى نهاية سنة 2012، وجود المنشآت الضخمة والكبيرة تمثل حوالي 12,5 %. من إجمالي المؤسسات المسجلة في وزارة القوى العاملة ويعمل بها حوالي4,9 %، من إجمالي العمالة الوافدة وهي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي بينما المنشآت التي يمكن إعتبارها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثانية إلى فهي تمثل 78,5%، من إجمالي عدد المنشآت المسجلة في وزارة القوى العاملة يعمل بها حوالي51%، من إجمالي العمالة الوطنية، ومع أهمية تلك البيانات إلا أنه لا يمكن الإعتماد على هذه الأرقام لأنها لا تبين نسبة العمالية منها، ولا مدى مساهمة كل فئة منها في إجمالي الناتج المحلي[2].

---

[1].يوسف قريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص: 67.68.

[2].محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الجمعية الإقتصادية العمانية ، 15 يناير، 2013، ص:4 .

4. تجربة دولة مصر:

قامت مصر في البداية بإنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية وفق قرار جمهوري رقم 40 سنة 1991 لتشجيع المشاريع الصغيرة، حيث قام هذا الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع في عام 1998 بمبلغ قدره 450 مليون دولار أمريكي، وذلك لفائدة خريجي المعاهد العليا والجامعات الذين لم تقدم لهم الدولة مناصب عمل حكومية[1].

وفي ديسمبر 1999 كان هناك صدور قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون تابع للصندوق الإجتماعي للتنمية بحيث يتم التركيز على جملة من العناصر وهي كالتالي[2]:

- ✓ برنامج الحضانات الصناعية وحضانات الأعمال.
- ✓ برنامج مركز النوعية التقنية في كل المجالات الإقتصادية.
- ✓ توفير المعلومات الفنية والإقتصادية الصحيحة.
- ✓ برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالإتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الإستثمار القومي.

المطلب الثالث: نتائج مستخلصة من هذه التجارب

من خلال التجارب الدولية سابقة الذكر في مجال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم التوصل الى بعض النتائج التي تعتبر كوسيلة لدعمها، ترقيتها، تطويرها وتحسينها من أجل جعلها قادرة علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ومن بين هذه النتائج ما يلي:

- ✓ أثبتت مختلف التجارب الدولية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خط الدفاع الأول وصمام الأمان في حماية الاقتصاد المحلي في حالة حدوث أزمات حادة للمؤسسات الكبرى.
- ✓ تشير التجارب في الدول المختلفة إلى أنه لا يمكن ترك مهمة تنمية روح المبادرة تنبع من الأشخاص أنفسهم، لكن علي الدولة أن تلعب الدور الأهم وذلك من خلال تغيير أنظمة التعليم السائدة في الجامعات والمعاهد العليا العربية التي تقوم على أساس برامج أكاديمية وتعليمية تأهل خريجيها للعمل بالوظائف الحكومية فقط، ويجدر أن تكون هناك بعض الجامعات والمعاهد العليا أو حتى فتح تخصصات في هذا المجال تساهم في تنمية القدرات والمعارف الشخصية المساعدة علي اطلاق هكذا مؤسسات. وكذلك برامج متخصصة في ريادة الأعمال وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أكثر ما تحتاج إليه الدول العربية في الوقت الراهن كركيزة أساسية في عملية التنمية الشاملة.

---

[1] حجاوي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: 18 .
[2] حجاوي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص:19.

✓ تشير التجارب السابقة إلى ضرورة الاعتماد على عدد من الآليات التي أثبتت فعاليتها، وهي:

- خلق مؤسسات تابعة للجامعة مدارة من طرف طلبة متخصصين في هذا المجال، بحيث تكون الشهادة التي يطمحون اليها مرتبطة بالنتائج التي تحققها المؤسسة.

- ضرورة توفير غطاء تنظيمي، قانوني حاضن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة وجود مؤسسات مالية في شكل بنوك أو صناديق، تختص بتقديم العون المالي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بشروط ميسرة.

- ضرورة توفير آليات لتدريب وتأهيل الشباب فنيا للعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- العناية بإعداد دراسة الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

- ضرورة توفير آليات مؤسسية تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة محليا وخارجيا.

- تؤكد تجارب العديد من الدول أن نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأفضل في امتصاص البطالة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول السائرة في طريق النمو.

- يجب على حكومات الدول المعنية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم الحوافز المناسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل:

لقد تفطنت الكثير من الدول إلى قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ حضي هذا القطاع بأولوية ضمن برامج واستراتيجيات التنمية لهذه الدول.

ويعتبر الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، لأن التمكن من هذا المصطلح يساعدنا على التحكم في معايير التحليل فيه، ويرجع اختلاف المفاهيم إلى اختلاف درجة النمو من جهة واختلاف النشاط الاقتصادي بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى وللحد من هذه المشاكل تم الأخذ بمعيار عدد العمال ورقم الأعمال.

كما نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل عديدة تعرقل إنشاءها وتطورها، منها الصعوبات المالية والمتمثلة في الحصول على القرض، وكذا المشاكل الإدارية وما يترتب عنها.

ولكي ترفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مستوى أدائها ومساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية ومواجهة تحديات المنافسة لابد من مساهمة الدولة في تدعيم هذا القطاع، وذلك من خلال الحد من المشاكل والمعوقات التي تعترضها خاصة عند مرحلة الإنشاء، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فلابد من إعطاء الأولوية لإنشائها ثم تكييفها مع المحيط.

الفصل الثاني: هيئات الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

نضرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، وفي ضل تعرضها إلى عراقيل ومشاكل تحدها من القدرة علي أداء المطلوب منها، ونظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق الأمر بتكلفة المشروع القليلة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، وتوفيرها لمناصب الشغل كبديل آخر في ظل عدم توفير فرص أكثر لشغل المناصب الحكومية في العديد من الدول المتقدمة وخاصة النامية منها وكذا دورها في خلق القيمة المضافة، وبصفة عامة بديل آخر ناجع من أجل التنمية الشاملة، يجب إعطاء الدول أهمية بالغة من أجل إنشاء هذا النوع من المؤسسات باستمرار ودعمها لجميع الجوانب المحيطة بها، المالية، الفنية، والإطار القانوني...الخ.

وفي هذا لإطار، تحاول الجزائر وضع أليات وبرامج من أجل تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، من أجل خلق مناصب عمل وخفض البطالة، وأيضا تشجيع العمل الحر بدل العمل الحكومي.

وعليه سيتم في هذا الفصل التعرف علي مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتي البرامج المسطرة من طرف الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع، وفي الأخير عرض أهم الاحصائيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: الهيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الجزائر من الدول التي هي في أمس االحاجة الي التنمية علي جميع الاصعدة سواء من الناحية اقتصادية أو حتي اجتماعية، وكون اقتصادها يعتمد كليا علي صادرات البترول، وفي ضل هذا الوضع قامت الجزائر منذ انتهاجها النظام الرأسمالي بشجيع قيام المؤسسات بكل أنواعها، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم التعرف في هذا المبحث علي مختلف الهيئات التي تهتم بتدعيم وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

تعتبر هذين الوكالتين من بين أهم الآليات التي تقوم بتدعيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ):

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 8سبتمبر 1996حيث تتمتع هذه الاخيرة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

1-1 وتعنى هذه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المهام الآتية:[2]

- ✓ تدعيم وتقديم الاستشارات ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في ايطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ _ تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- ✓ _ تبليغ الشباب ذوي المشاريع المرشحة للإستفاد من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الايعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب .
- ✓ _ مرافقة المشاريع المنجزة من أجل الحرص علي احترام البنود والشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة.
- ✓ _ تشجيع مختلف الاستثمارات الممكنة.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

---

[1]غياط شريف،محمد بوقوم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ، سوريا ، العدد الاول، 2008،ص:133.

[2]الشاذلي نور الدين وختال هاجر، **النظام القانوني للاستثمار في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددالثالث عشر، ص:111.

أنشئت بموجب مرسوم رئاسي رقم 13/04المؤرخ في 22جانفي 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، يخص الفئات التي لاتملك دخلا، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ولها فروع محلية.

2-1-مكلفة بعدة مهام [1]:

- ✓ _ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- ✓ _تدعيم المستفدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم.
- ✓ _ منح قروض بدون فائدة.
- ✓ _ تقييم العلاقة المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في ايطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجازات المحققة.

بلغت الوكالة منذ إنشائها رقما مرتفعا يساوي 185848قرض ممنوح، مكن من استحداث 278770 منصب شغل إلى غاية أكتوبر 2010، بيد أن هذا الرقم مرشح للارتفاع سريعا بعد اعتماد الوكالة لامركزية في تسيير جهاز القرض المصغر[2]، وفي أخر إحصائيات للوزارة الصناعة والمناجم بلغ عدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر796333 قرض مصغر[3].

2-2 **المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفدين من القرض المصغر[4]:**

- ✓ _ تضمن الوكالة التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ النشاط.
- ✓ _ يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفظة تقع علي عاتق المستفيد(بنسبة 5الي 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك والمؤسسات المالية)، تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.
- ✓ _ امتيازات جبائية:

- اعفاء كلي من الضريبة علي الدخل الاجمالي والضريبة علي أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- يمكن أن يستفيد من إعفاء من الرسم علي القيمة المضافة كمقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء.
- _ يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الاجمالية للمشروع، والتي لاتتجاوز كلفتها 1000.000دج.
- _ لشراء المواد الاولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة ب100% من الكلفة الالجمالية للمشروع والتي لايمكن أن تفوق 100.000دج، ويمكن تلخيص ذلك من خلال مايوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم(02-01): التمويل الثلاثي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

---

[1]قايد حفيظة، **الايطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر، العدد السابع عشر، 2013ص:127.

[2]الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، **رسالة الوكالة**، العدد06 ،2011، ص:02 .

[3]Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°3, p31.2017

[4]الوكالة الطنية لتسيير القرض المصغر، **المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفدين من القرض المصغر**، منشورات الوكالة ،ص:05 .

	كلفة المشروع لا تتعدي 1000.000دج	كلفة المواد الاولية لا تتعدي100.000دج
المساهمة الشخصية	%1	%0
مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	%29	%100
مساهمة البنك	%70	%0

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبء الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك التجارية بالدرجة الأولى، إذ تتراوح نسبة المساهمة البنكية من 70% الى 72% من القيمة الكلية للمشروع، تليها بعد ذللك القروض بدون فوائد والأموال الخاصة، وهذا ما يسهل تأسيس هذه المؤسسات باعتبار أن أهم العوائق المتمثل في التمويل قد تم حله، وفي حالة شراء المواد الأولية لا تتعدى قيمتها 100000دج تتكفل الوكالة باقتنائه بمنح قرض من دون فوائد لصاحب المشروع.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

بالاضافة إلي الوكالتين السابقتين وضعت الحكومة الجزائرية الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) التي لها دور في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI):

هي مؤسسة عامة تملك الشخصية العنوية والإستقلالية المالية ولها امتدادات في جميع الوطن، ظهرت الوكالة (ANDI) علي أثر التعديلات التي مست التشريعات الاقتصادية بعد 2001، والتي عملت علي تعديل قانون الإستثمار في 20 أوت 2001، حيث عوضت وكالة ترقية ودعم الإستثمارات APSI (تم إنشاؤها طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل علي مساعدة المستثمرين في تحقيق إستثمراتهم،حيث تعمل الوكالة علي تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أم الرفض)[1]، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حيث تمحور قانون الاستثمار لسنة 2001 على تطوير مناخ وآليات عمل الاستثمار، وتمثل هذا التعديل في انشاء شباك موحد علي شكل وكالة لتطوير الإستثمارات يضم كل الهيئات التي لها علاقة بلإستثمار في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

1-1 مهام الوكالة:

[1]غياط شريف ومحمد بوقوم، **مرجع سابق الذكر**، ص:135 .
[2]حجاوي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص:120 .

تسند الى الوكالة القيام بعدة مهام من أجل تطوير وترقية الموسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها: [1]

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل اجراءات تكوين المشروع الاستثماري، وذلك من خلال منح مزايا وامتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية.
- تسهيل القيام بالشكليات الأساسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الموحد.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- التاكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.

1-2 آلية عمل الوكالة:

تتلقي الوكالة طلبات المستثمرين الخاصة بالاستفادة من مزايا الاستثمار التي يقرها قانون 1993، وبعدة دراسة ملف الاستشمار من قبل خبراء الوكالة، يتم اقرار منح أو رفض الطلب في أجل أقصاه 30 يوما، وذلك طبقا للمادة 09 من قانون الاستثمار[2].

تتميز هذه الوكالة عن غيرها من الوكالات بالقيام بعملية تجسيد أو توسيع المشاريع الكبيرة التي لاتستطيع الوكالات الأخرى تنفيذها.

المطلب الثالث: وكالة التنمية الإجتماعية(AND)والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME)

بالإضافة إلى الهيئات التي سبق ذكرها أوجدت الحكومة الجزائرية هيئات أخرى بغية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- وكالة التنمية الإجتماعية (AND):

هيئة ذات طابع عمومي،تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي موضوعة تحت سلطة الوزير الأول، والمكلف بمتابعة نشاطها وزير التشغيل والضمان الإجتماعي[3].

1-1 **مهام الوكالة**:

تكلف الوكالة التنمية الاجتماعية بعدة مهام منها[4]:

✓ التمويل الكلي أو الجزئي للنشاطات والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الاجتماعية .

---

[1] مرجع سابق، ص:120 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 01/03،المؤرخ في 2001/08/20 ، المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في 2001/12/22 ، الجريدة الرسمية، العدد47، ص:07 .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 232/96، المؤرخ في 1996/06/29 الصادرة بتاريخ 30/ 06/ 1996، الجريدة الرسمية، العدد 40، ص:18 .

[4] المرسوم التنفيذي رقم 232/96، نفس المرجع السابق،ص:18 .

✓تطوير المشاريع إقتصادية أو إجتماعية التي تحتوي على كثافة لليد العاملة.
✓تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
✓تقوم الوكالة بمنح مساعدات مالية في شكل قروض مصغرة.

2-1 شروط الإستفادة من الوكالة:

للإستفادة من الخدمات التي تقدمها الوكالة لابد من شروط يجب توفرها من ضمنها[1]:

✓بلوغ أكثر من 18 سنة.
✓كفاءة في إنشاء مشروع نشاط ومردودية لغرض سداد الديون.
✓تقديم مساهمة خاصة تقدر بنسبة10% .
✓المساهمة في صندوق ضمان القرض يدفع بنسبة 1 % من كلفة المشروع مع دفع علاوة المخاطرة بنسبة1% من حصة القرض.
✓يتراوح القرض المصغر بين 50.000 دج و 350.000 دج لمدة تتراوح مابين 6 و 5 سنوات.
✓تدعيم سعر الفائدة من طرف الخزينة ويدفع صاحب المشروع نسبة2%.

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(AND PME)

لقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم165-05 المؤرخ في /2005 05/ 03، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مقرها بالجزائر العاصمة[2].

2-1 مهام الوكالة:

تكلف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمهام التالية[3]

- تطبيق إستراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعة حسن سيره.
- تعزيز خبرات والإستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط.
- إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحصيل وإستغلال ونشر المعلومات المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]نفس المرجع السابق، ص:19 .
[2]المادة 13من المرسوم الرئاسي رقم134/04 المؤرخ في 2004/04/19 ، الجريدة الرسمية، العدد27 ،ص:31 .
[3]منشورات من الوكالة .

المبحث الثاني: الصناديق الداعمة والبرامج المسطرة من الحكومة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى الهيئات الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقة الذكر، أوجدت الحكومة صناديق دعم وعدة برامج بغرض تدعيم أكثر لهذا القطاع والنهوض به.

المطلب الأول: مختلف صناديق الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر كل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الصندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الزكاة من أهم الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)

تم إنشاؤه في ماي 1994 وفق المرسوم التشريعي 94-11، المتعلق بتأمين البطالة لصالح الأجراء الفاقدين لمناصبهم بطريقة غير إرادية، ويأخذ صفة المؤسسة العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وهو مكلف بتخفيف العواقب الإجتماعية الناتجة عن التشريعات الجماعية للعاملين في القطاع الإقتصادي بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي، خُصص له مبلغ ملياري دينار، وهي مشتركة بين الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]، الذي يقوم بالمهام التالية[2]:

- ✓ حيث يدفع الصندوق تعويضا بنسبة 1,5 % من مجموع 34,5% ،المتمثلة في حصص الإشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال في ظل النظام الاجتماعي.
- ✓ إعادة إدماج البطالين ابتداء من سنة 1998 عن طريق دعم البحث عن العمل ودعم العمل الحر.
- ✓ التكوين التحويلي الذي يمكن البطال من إكتساب مؤهلات جديدة تنمي قدراتهم للإندماج مجددا في الحياة العملية.

---

[1] شيبان آسيا، **مرجع سابق الذكر**، ص: 78.

[2] شيبان آسيا، **مرجع سابق الذكر**، ص:79.

✓ مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من سنة 1998 بالقيام بما يلي :

- دراسة وتشخيص الأسواق.
- عمليات المتابعة والتكوين في مجالات التسيير.
- المساهمة في رأس مال المؤسسات.
- استحداث أنشطة للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة.

انطلاقا من سنة 2004، تم تمويل 3395 مؤسسة عبر التراب الوطني إلى غاية جوان 2006

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هو مؤسسة عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوضع الصندوق ضمان القروض تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف الصندوق إلى ضمان قروض الإستثمار المتحصل عليها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2-1 **مكلف بالمهام التالية:**[2]

تقديم الضمان على القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال:

- ✓ انشاء المؤسسات.
- ✓ تجديد التجهيزات.
- ✓ توسعة نشاط المؤسسات.
- ✓ أخذ المساهمات.
- ✓ المرافقة ولاسيمافي عمليات التصدير.
- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه من قبل الدولة أو أي ممول أخر. والمخصصة لضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تسليم شهادات الضمان لتغطية كل صيغ التمويل.
- ✓ متابعة عمليات تحصيل الديون محل النزاع لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ متابعة الالتزامات لدى البنوك والمؤسسات المالية التي يغطيها ضمان الصندوق، وفي هذا الاطار يمكنه أن يطلب منها أي وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق.
- ✓ ضمان إستمرارية البرامج الموضوعة من قبل الهيئات الوطنية والدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ضمان القروض.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 193/17 ، المؤرخ في 11يونيو 2017،يتضمن تعديل القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية،العدد36، ص:10 .

[2] نفس المرجع السابق،ص ص:10 -11.

3- صندوق الزكاة:

نظرا إلى المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التمويلية سواء تعلق الأمر بعدم قدرة المؤسسة على إمكانية الحصول على قرض بسبب الضمانات التي لا تستطيع توفيرها، أو عوائق دينية ولذلك جاء صندوق الزكاة كحل لهذه المشكلة.

3-1 تعريف صندوق الزكاة:

يتكون صندوق الزكاة من ثلاث هيئات مركزية، ولائية وقاعدية، يكون صندوق الزكاة تحت وصاية واشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها، ويسيره المجتمع من خلال القوى الحية فيه، يحصل صندوق الزكاة ويصرف الاموال من خلال الحوالات ولا يتعامل مع السيولة، تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار من خلال مساعدة صغار المستثمرين من ذوي المهن وخريجي الجامعات، ويضمن صندوق الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في الولاية لاتوزع إلا على أهل الولاية وأن الاستثمار يكون محليا أيضا[1].

2-2 استراتيجية استثمار أموال الصندوق:

يقوم الصندوق على فكرة استثمار أموال الزكاة بالصيغ التي يمكن على أساسها أن يتم الاستثمار، بحيث تكون هذه الصيغ غير متعارضة مع الشريعة الاسلامية بحيث يتبع طرق تمويلية مستندة من الشريعة ومن بين هذه الصيغ: [2]

- ✓ **التمويل عن طريق التأجير**: يقصد بذلك تملك الصندوق لأصول مادية كالآلات مثلا ويقوم بتأجيرها للمتمول الفقير، على أن تكون الحيازة للمتمول والملكية للصندوق، وقد يأخذ هذا النوع شكلين:
- **التأجير التشغيلي**: يمتلك الصندوق المعدات والعقارات المختلفة ثم يقوم بتأجيرها الى المتمولين حسب حاجاتهم.
- **التأجير المتناقص المنتهي بالتمليك**: يقوم المتمول بشراء العين المؤجرة بناءا على أقساط إضافية يدفعها للصندوق إلى جانب مبلغ التأجير، عند نهاية المدة يكون الشخص قد تملك العين الموجودة بصفة نهائية.
- ✓ **التمويل عن طريق المشاركة:** أسلوب تمويلي يشترك بموجبه الصندوق مع المتمول الفقير في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما.
- ✓ **التمويل عن طريق المضاربة:** المضاربة أن يدفع الرجل إلى رجل المال على أن يعمل فيه على جزء من الربح كما تعرف بأنها عقد شراكة بمال من أحد الجانبين وعمل من الأخر، ولا تصح هذه العملية إلا بالإجاب والقبول.

---

[1] سعداوي موسى وبولعسل محمد، **دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013،ص:05.

[2] سعداوي موسى وبولعسل محمد ، مرجع سابق الذكر، ص: 9.

✓ **التمويل بالقرض الحسن**: هي تمويل أنشطة تكون إمكانية إسترداد القرض فيها ضعيفة، وذلك نضرا إلى أهمية النشاط أو الحفاض على مناصب الشغل التي يؤمنها للأفراد المجتمع.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الشرعية، فإنه يقوم أيضا بتمويل المؤسسات المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن وذلك بغية تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية[1].

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة:

وجدة هذا البرنامج بغية تحقيق الترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية. ويقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـــــ 04 مليار دج، خصص منه مبلغ 02مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية[2] .

1- أهداف البرنامج : يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

✓ **المستوى الكلي:**

يتطلب تحقيق ميزة تنافسية على المستوي الكلي وجود بيئة مدعمة ومحفزة لها وفقا لمتطلبات المنافسة العالمية، وهذا ما لم تستفد منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، وبالتالي لم تستطع استغلال المزايا التي تمتلكها، ويمكن أن نوجز توجهات السياسة العامة لبرامج التأهيل على المستوى الكلي فيما يلي:

- وضع سياسات صناعية عامة تعد كأساس لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي للمؤسسات، وتقترح هذه السياسات بالتشاور مع مسؤولي كل قطاع حسب الفرص المتاحة والقدرات المتوفرة وطنيا ودوليا.

- وضع برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الصناعية، يعمل على تسهيل قراءة وتطبيق إجراءات السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين ،وتحديد الموارد المتوفرة لدى مختلف المؤسسات، وتشخيص المحيط الذي تنشط فيه.

✓ **المستوى القطاعي:**

---

[1] مرجع سابق الذكر، ص:13.

[2] سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة البليدة، الجزائر ،2011 ،ص:144.

[3] غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016-2017،ص:123.

يعتبر نجاح عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بقدرة الأطراف المشتركة معها (البنوك، مؤسسات التأهيل والتدريب، هيئات الدعم، حاضنات الأعمال..الخ) وعلى تقديم الدعم عند قيام المؤسسات بأنشطتها المختلفة، ومن هذا المنطلق يقوم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسات، وإبراز مهام وإمكانيات الهيئات المساعدة لهذه المؤسسات وأقلمتها مع محيطها بما يسمح لها بتحسين أدائها وتنافسيتها.

✓ **المستوى الجزئي:** من أهم الأهداف على المستوى الجزئي التي يسعى إليها برنامج التأهيل، هو وضع سياسات استثمارية خاصة، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحسين تنافسية المؤسسات وحصر النقائص والصعوبات التي تواجهها ومعالجته، ويمكن توضيح الأهداف في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-02): أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

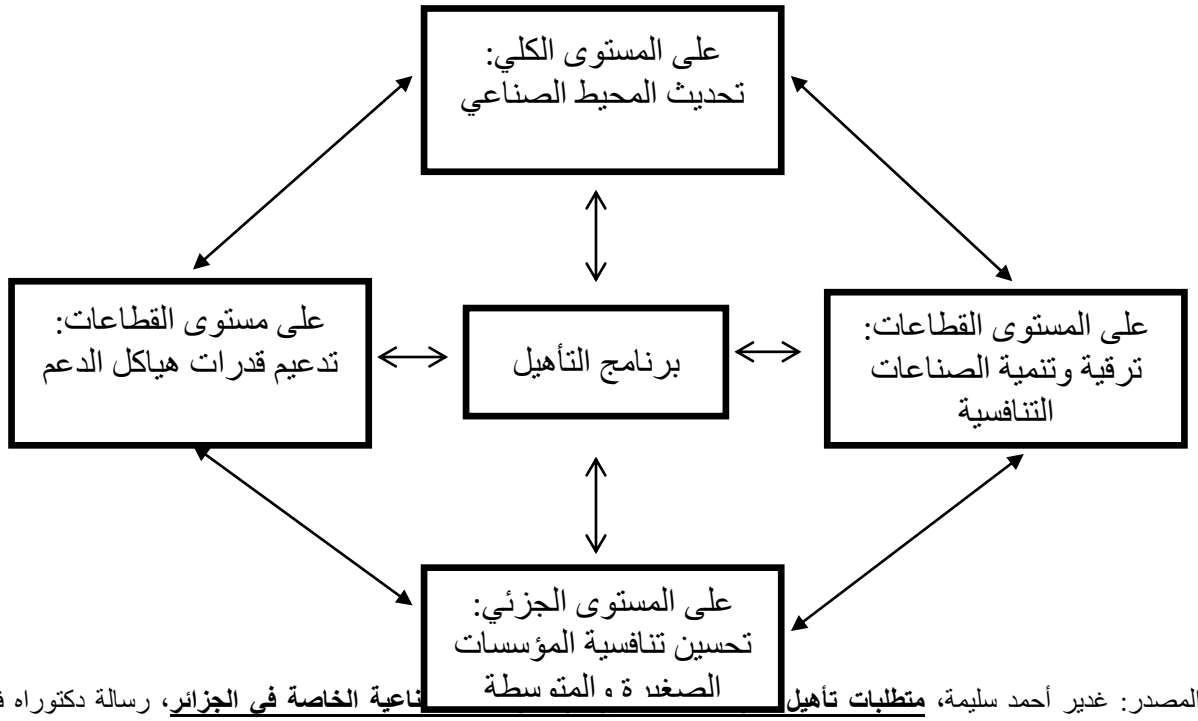

المصدر: غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصناعية الخاصة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016-2017،ص:124.

✓ **نتائج البرنامج:**

حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلة موضحة فيما يلي:

جدول رقم: (02-02): عدد المؤسسات في مرحلة التشخيص الاستراتيجي

	المؤسسات	المؤسسات	المؤسسات

	المترشحة	القبولة	المرفوضة
المؤسسات العمومية	253	168	86
المؤسسات الخاصة	239	187	50
المجموع	492	355	136

المصدر: سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة البليدة، الجزائر ،2011 ،ص:145.

من خلال الجدول يوجد هناك العديد من المؤسسات المرفوضة، ويعود السبب الرئيسي لرفض هذه طلبات هذه المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل[1].

الجدول رقم:(02-03) عدد المؤسسات في مرحلة تنفيذ المخطط التأهيل

	المؤسسات المرشحة	المؤسسات المقبولة	اجراءات التأهيل	اجراءات التشخيص
المؤسسات العمومية	-	97	-	-
المؤسسات الخاصة	-	78	-	-
المجموع	181	175	151	24

المصدر: سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة البليدة، الجزائر ،2011 ،ص:145.

من خلال الجدول يتضح أن برنامج التأهيل تم قبول 175 مؤسسة منها 97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية تنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـــ 151 مؤسسة بينما اقتصرت24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.

[1] سهام عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص:145.

كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة (الإستثمارات التي تضمنها مخطط التأهيل) 2230 عملية، منها 1273 عملية لامادية(بما في ذلك الدراسات التشخيصية)، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

المطلب الثالث: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر برامج التأهيل التي قامت بها الجزائر وسيلة من أجل تأهيل ورفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تبني برنامج ميدا الذي يكون بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

1- تعريف برنامج ميدا :

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي[1]، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي[2].

✓ **أهداف برنامج ميدا :** يرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف وهي [3] :

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم وتكوين مسيري هذه المؤسسات.

- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.

- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي

2- نشاطات البرنامج:

---

[1] سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"** ،مجلة الباحث، العدد 09، جامعة و رقلة، الجزائر،2011، ص:136.

[2] سهام عبد الكريم، **مرجع سابق الذكر**،ص:146.

[3]سهام عبد الكريم ، **مرجع سابق الذكر**،ص:146.

لقد قسمت نشاطات البرنامج من خلال ثلاثة جوانب وهي[1]:

2-1 تقوية التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن البرنامج يقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والفردية (المشاريع المقاولاتية)، كما يقدم الدعم للمنظمات الداعمة (المشاريع المؤسسية)، بحيث يقدم مساعدات التقنية لمروجي المشاريع ويكون هذا عبر ثلاثة أنواع من النشاطات المدعومة:

✓ **التكوين** : ويكون بـــــ

- دعم المشاريع في مجال تكوين رؤساء المؤسسات ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والملاك وخدمات الدعم .

- دعم المشاريع في مجال التكوين المخصص للشباب المنشئ للمؤسسات (مشاتل المؤسسات pépinières d'entreprises، إعادة التوجهات المهنية réorientation professionnelles).

- توفير خبراء مكونين لنشاطات تكوين متخصصة موجهة للمؤسسات الفردية أو مجموعة من المؤسسات أو منظمات الدعم.

- دعم تكوين المكونين.

✓ **خبرة الاستشارة:** وتكون ب:

- دعم المؤسسات الفردية أو مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات الدعم في إطار الهدف المحدد والخاص بالتطوير المباشر أو غير المباشر لتنافسية المؤسسات.

✓ **دعم خلق وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة**

2-2 مساعدة في تصميم المؤسسات المالية المتخصصة: وذلك عن طريق

- دراسات لأجل تقييم الطلبات وحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل المحيط القانوني والتنظيمي الخاص بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين القانون الأساسي وطرق التسيير.

دراسة وسائل تحفيزية موجهة لجلب المستثمرين (منشئين أو مساهمين) ومثال ذلك بنوك مستثمرين خواص.

2-3 مساعدة لإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة: وذلك عن طريق:

- البحث عن المستثمرين وتقريبهم، تحرير ملفات القبول، كتابة السياسة العامة وطرق التسيير، المرافقة وتكون عبر تقديم:

---

[1] غدير أحمد سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:131-133.

- مساعدة عبر موقع الدعم التقني للتسيير.
- المساهمة في تمويل مصاريف التسيير.
- المساعدة في إنشاء وتسيير المحفظة.
- تشخيص ودراسات في حصص المساهمة.
- إستعمال نظام إعلامي.
- التكوين المتواصل للعمال وخصوصا للمسيرين.

دعم المحيط المقاولاتي: هذا الجانب موجه للحصول على دعم مختلف الوزارات والمنظمات العمومية الأخرى المتعلقة بتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ميدا يتم كما يلي:

✓ الفروع الجهوية للبرنامج تعمل دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهمية البرنامج حيث تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين يتمثل الأول في:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو-جزائرية وكذا التعرف
على حيثيات وبنود هذه الشراكة عن قرب (المزايا والايجابيات، التحديات).

أما العنصر الثاني في تمثل في:

- التعريف بأهمية برنامج ميدا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية وكذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير دولية.

بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية أولي وهي

✓ التعرف على المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها، سوقها...).

✓ التعرف على رئيس المؤسسة(لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة).

✓ التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة.

المبحث الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمة الوكالات في ذلك.

توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ألزمها بضرورة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في الإقتصاد الوطني، وتوفير المؤسسات والهيئات الحكومية الضرورية التي تدعم المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيث حققت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا من حيث عدد المؤسسات، لكن مع الظروف الحالية وفي ضل انهيار المورد الأساسي للجرائر بات يجب أن يكون هذا القطاع أمل الجزائر في الحفاض على استقرار البلاد.

سيتم التعرف في هذا المبحث على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض أهم الاحصائيات والبيانات وذلك بالاعتماد على بيانات الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي وزارة الصناعة والمناجم.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم دراسة المؤسسات التي يكون عدد عمالها أقل من 250 عامل وذلك حسب قانون الصادر في 11يناير2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مكونات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[1]

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: تنقسم بدوها الى نوعين:

✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنوية:** تسجيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة "الاشخاص المعنويين" على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الطبيعية:** تسجيلات الاشخاص الطبيعيين ورؤساء المؤسسات على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتنقسم بدورها الى المؤسسات المهن الحرة والمؤسسات الحرفية.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: تمثل جزءا ضئيلا من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعتها خلال الفترة ما بين 2013 وجوان 2017 من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم:(02-04) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مابين 2013 وجوان 2017

	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات 2013	عدد المؤسسات 2014	عدد المؤسسات 2015	عدد المؤسسات 20016	عدد المؤسسات /06/30 2017
1	المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	459414	496989	577386	575906	595810
		أشخاص طبيعية	142169	459960	436251	446325	464215
		أصحاب المهن الحرة	-	-	202953	211083	220516

[1] غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر،ص66-67.

		الانشطة الحرفية	175676	194562	233298	235242	243699
	المجموع 1		777259	851511	1013637	1022231	1060025
2	المؤسسات العمومية	أشخاص معنوية	557	542	438	390	264
	المجموع 2			542	438	390	264
	المجموع		777816	852053	1014075	1022621	1060289

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°26 ,N°29 , N°30,N°31

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص هي التي لها أكبر مساهمة في عدد المؤسسات من بداية السنة2013حتى غاية 2017/06/30، خاصة المؤسسات ذات الطبيعة المعنوية، ثم تليها المؤسسات ذات شخص طبيعي في المرتبة الثانية والتي تضم أصحاب المهن الحرة الحرف، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، فهي تمثل الفئة الأضعف من حيث مساهمتها في الجزائر.

ثالثا: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول التالي يوضح حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال من 2016-2017/06/30:

جدول رقم:(02-05) حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

السنوات / فئة العمال	سنة2016/06/30		سنة2016/12/31		2017/06/30	
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%
أقل من 10عمال	983653	97	993170	97,12	1035891	97,7

مابين10الى49عامل	27380	2,7	26281	2,57	21202	2,00
مابين50الى249عامل	3042	0,3	3170	0,31	3196	0,30
المجموع	1014075	100	1022621	100	1060289	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

:Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°29, N°31,P10-09

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 10 عمال هي الأكثر تواجدا في الجزائر، فخلال سنة كاملة تتواجد في الصدارة بنسبة 97%، وهي تمثل المؤسسات مصغرة جدا. أما بنسبة 2.7% تمثل المؤسسات الصغيرة التي توظف ما بين 10 عامل الى 49، أما النسبة الأضعف 0,3% فهي تمثل المؤسسات المتوسطة التي تشغل ما بين 50 عامل الى 249، وعلى مدار سنة كاملة لا يوجد تغير في حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال.

وباعتبار أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر هي مؤسسات خاصة، فقد كانت حركتها خلال النصف الاول من سنة 2017 كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06-02): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2017/06/30

المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات في سنة2016	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النصف الأول من 2017				عدد المؤسسات في 2017/06/30
		إنشاء	شطب	إعادة الإنشاء	التطور	
مؤسسات ذات الشخص المعنوية	575906	18411	3544	2051	19904	595810
مؤسسات ذات الشخص طبيعية	446325	22655	3125	7890	17890	464215
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1022231	558564	6669	9941	37794	1060025

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°31 .2017.p14.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نمو كانت خلال بداية سنة 2017 حوالي 1022231 مؤسسة منها 575906 مؤسسة معنوية و 446325 مؤسسة شخص طبيعية، وبلغت في منتصف سنة 2017 حوالي 1060025 مؤسسة، فخلال هذه

الفترة تم خلق 37794 مؤسسة منها 49904 مؤسسة ذات الشخص المعنوية و 17890 مؤسسة ذات الشخص الطبيعية.

رابعا: عدد المؤسسات التي اختفت في2015 و 2016:

على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون الوفايات مرتفعة من سنة الى أخرى، وفي هذا الصدد الجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت سنة 2015 و 2016 التي تنشط في مختلف النشاطات الاقتصادية.

الجدول رقم(07-02): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اختفت في2015-2016

قطاع النشاط	عدد الوفايات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة2015		عدد الوفايات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة2016	
	العدد المؤسسات	%	العدد المؤسسات	%
الحديد الصلب	157	16,22	218	15,14
موا د البناء	116	11,98	152	10,56
كيمياء، بلاستيك	48	4,96	67	4,65
الصناعة الغذائية	300	30,99	493	34,24
صناعة النسيج	88	9,09	158	10,97
صناعة الجلد	23	2,38	21	1,46
صناعة الورق	173	17,87	267	18,54
صناعة المختلفة	63	6,51	64	4,44
المجموع	968	100,00	1440	100,00

Source :Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°30

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال سنتين فقط اختفت 2408 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث في 2015 إختفت 968مؤسسة وفي2016 اختفت 1440 المؤسسة أما المؤسسات الأكثر اختفاءا تعود الى المؤسسات الغذائية بحيث كانت نسبة الإختفاء سنة 2015حوالي30% وارتفعت ب4%

خلال سنة 2010 وقد بلغت بذلك 34% تليها المؤسسات التي تقوم بصناعة الورق حيث تتراوح نسبة الاختفاء بين 17% و18% ، ثم تليها المؤسسات الحديد والصلب تعود الأسباب إلى عدك قدرة هذه المؤسسات على المنافسة في السوق والأمر الملاحظ هنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الحديد الصلب قليلة إلا أن نسبة الاختفاء فيها كبيرة، ثم تليها كل من المؤسسات الأخرى المتخصصة في مواد البناء، كيمياء والبلاستيك، صناعة النسيج، صناعة الجلد بنسب متفاوتة ثم تليها المؤسسات الأخرى ب6% و4%.

المطلب الثاني: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

وفيما يلي توضيح عدد المشاريع المصرح بها حسب عدد العمال من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال السداسي الأول من سنة 2017.

الجدول رقم: (08-02) توزيع المشاريع المصرح بها حسب عدد العمال للسداسي الأول من سنة 2017.

عدد العمال	عدد المشاريع	النسبة%	رواتب بالمليون	النسبة%	عدد الموظفين	النسبة%
أقل من 10عمال	1278	43,83	51959	4,05	4962	5,23
مابين10الى49عامل	1158	39,71	252848	19,70	24634	25,96
مابين50الى249عامل	440	15,09	452242	35,24	39835	41,98
أكثر من 294 عامل	40	1,37	526438	41,02	25457	26,83
المجموع	2916	100,00	1283487	100,00	94888	100,00

Source :Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°31,p19

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر من 98% من المشاريع التي تم انشاءها من طرف هذه الوكلة خلال السداسي الأول من 2017هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، منها 1278مؤسسة مصغرة، وهي توظف أقل من 10عمال إلا أنها تمثل5% من العمالة الموظفة في اطار هذه الوكالة، ويرجع كون أغلبية هذه المؤسسات إما مؤسسات فردية أو مؤسسات عائلية.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشائها خلال هذا السداسي فقد بلغت نسبتها 54%، وهي لها أكبر نسبة من حيث التوظيف وقد بلغت 93%، ويرجع ذلك الى كون الوكالة تهتم بهذا النوع من المؤسسات ولها القدرة على تمويلها، بينما المؤسسات التي توظف أكثر من 249عامل قدرت ب40مؤسسة تم انشائها خلال السداسي الأول فقط وهي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة

مع المؤسسات الاخرى، ويعود السبب الأول هو عدم قدرة الوكالة على تمويل هذه المؤسسات لأنها تحتاج الى أموال ضخمة إلا أن لها القدرة على استقطاب اليد العاملة بكثرة مقارنة مع المؤسسات الأخرى.

1- عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها خلال السداسي الأول لسنة2017 ومقارنتها مع سداسي لسنة2016.

بينت الاحصائيات لوزارة الصناعة والمناجم من خلال الاستثمارات للسداسي الأول من 2017 ومقارنتها مع السداسي الأول لسنة 2016 في مختلف القطاعات، والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات التي تم تطويرها في النصف الأول من سنة 2016 والأول من 2017.

الجدول رقم: (09-02) مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات لسداسي الأول لكل من 2016-2017

قطاع النشاط	النقل	البناء والاشغال العمومية	الصناعة	خدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
السداسي الأول2016	991	479	1288	544	167	63	121	3653
السداسي الأول2017	525	364	1298	322	205	108	94	2916
%2017	18,00	12,48	44,51	11,04	7,03	3,70	3,22	100,0
تطور%	47,02	-24,01	0,78	-40,81	22,75	71,43	-22,31	-20,18

Source :Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°31,P18

يتضح من خلال الجدول أن هناك تراجع كبير من حيث تطوير المؤسسات في مختلف القطاعات منها البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات، قطاع الزراعة من طرف الوكالة ونلاحظ من خلال الجدول أن أكثر القطاعات التي تشهد تراجعا هي مؤسسات الخدمات، حيث بلغت نسبة تطورها بالسالب حوالي40%، تليها البناء والأشغال العمومية ب24%، بينما المؤسسات التي شهدت تحسنا هي المؤسسات التي تنتمي الى قطاعات السياحة والصناعة، وذلك راجع إلى إهتمام الدولة في الفترة الاخيرة بهذه القطاعات، لاسيما الصحة فقد بلغت نسبة المؤسسات التي قامت الوكالة بالاهتمام بها 71%، ونستنتج من الجدول أنه بالرغم مما تسنه الدولة في مجال الإهتمام بالمؤسسات الصناعية وإعطائها الأولوية إلا أنها شهدت إرتفاع طفيفا بنسبة لا تتجاوز 1%.

المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

تشير أخر البيانات الإحصائيات لوزارة الصناعة والمناجم فيما يخص إسهام كل من الوكالتين في ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME).

يمكن توضيح عدد الولايات الأولى الأكثر توجها للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جوان 2016.

جدول رقم: (10-02) تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الأولى في مختلف القطاعات لسداسي الأول 2016

قطاع النشاطات	الجزائر العاصمة	عنابة	غرداية	سطيف	وهران	مجموع
الصناعة الغذائية	82	30	03	45	66	226
البناء والاشغال العمومية	557	384	160	1132	277	2960
الصناعة	261	146	29	219	111	766
خدمات	134	96	34	73	150	487
النقل	22	31	08	34	23	118
الصيد	08	14	-	36	17	75
السياحة الفندقية	14	15	03	10	25	67
خدمات TIC	08	-	-	-	01	09
الصناعات الاخرى	25	17	01	23	09	75
المجموع	1111	1183	238	1572	679	4783

Source :Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°29,p32

من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات التي تهتم بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف النشاطات تتمركز كلها في الشمال، وذلك يعود الى نمو الوعي لدى رؤساء هذه المؤسسات وبضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في العالم من أجل ضمان الإستمرارية لهذه المؤسسات من جهة، وضمان القدرة على المنافسة في السوق من جهة أخرى.

- ✓ **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيسمسيلت:**

تشير البيانات الاحصائيات أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017 قد وصلت الى 4461 مؤسسة في مختلف النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت.

جدول رقم(11-02) :توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت لسنة2017.

قطاع النشاطات	العدد	النسبة%
الفلاحة	230	5.15
الري	29	0.65
البناء والاشغال العمومية	1560	34.96
الصناعة التحويلية	362	8.19
خدمات	2280	51.05
المجموع	4461	100

مصدر: مديرية الصناعة والمناجم

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيسمسيلت تعود إلى قطاع الخدمات بنسبة 51%، بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة34%، بينما قطاع الفلاحة فنسبتها في حدود5%،من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي نسبة قليلة جدا، ومن الواضح أن انتهاج سياسة المنتوج الواحد "القمح" أثر على تطور هذا القطاع، كما أن الإمكانيات التي توفرها الوكالات الداعمة لهذا النشاط غير كافية نحو لجذب المستثمرين في هذا القطاع، ومن خلال هذه النتائج وجب التعرف على تطور مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية في السنوات الأخيرة للولاية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (12-02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيسمسيلت من 2010 إلى2017.

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	29	102	164	164	175	204	212	320
الري	15	16	16	19	21	23	26	29

البناء والأشغال العمومية	779	845	950	1027	1096	1106	1548	1560
الصناعة التحويلية	182	285	292	314	335	345	360	362
خدمات	733	1385	1758	1778	1900	1922	2273	2280
مجموع المؤسسات	1738	2633	3180	3302	3527	3600	4419	4461

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

بناءا على معطيات الجدول لوحظ أن قطاع الخدمات مهيمن على جميع القطاعات منذ 2011 وإلى غاية 2017 ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، وما يمكن استنتاجه هو أن عملية التنمية في الولاية من خلال خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة غير واضحة المعالم، فنرى الفلاحة مثلا منذ 2010 كانت عدد المؤسسات 29مؤسسة بينما سنة2017 بلغت عدد المؤسسات 320مؤسسة وهذا أمر غير عادي نظرا إلى ما تزخر به الولاية في هذا القطاع .

ثانيا: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول التالي يوضح عدد القروض الممنوحة خلال نهاية السنة2016 وخلال السداسي الأول من 2017 وذلك اما عن طريق التمويل بشراء المواد الأولية أو التمويل الثلاثي (تشترك فيه كل من الوكالة والبنك وصاحب المؤسسة).

جدول رقم(13-02): القروض الممنوحة من الوكالة لسنة 2016والسداسي الأول من2017.

السنة	2016/12/31		2017/06/30	
نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة%	عدد القروض الممنوحة	النسبة%
التمويل بشراء المواد الاولية	708841	90,26	718401	90,21
التمويل الثلاثي "الوكالة- البنك- المؤسس"	76476	9,74	779932	9,79

المجموع	785317	%100	796333	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

Ministère de l’industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°30, N°31,P31

تبين من خلال الجدول أن التمويل الذي تقوم به الوكالة عن طريق اقتناء المواد الأولية لها نسبة عالية، فقد بلغت 90%، في نهاية 2016 وفي منتصف 2017، أما التمويل الثلاثي فيتميز بنسبة قليلة جدا بلغت9%في كلا السنتين، وذلك راجع إلى أن الوكالة لا تقدم قروض كبيرة بدون اللجوء إلى البنك، إلا أن هذا الأخير يطلب ضمانات من أجل الحصول على قرض وذلك مالا يستطيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسط توفيره، ما يضطرهم الى اللجوء للوكالة للحصول على قروض من أجل العتاد اللازم لمشاريعهم.

خلاصة الفصل:

مع مباشرة مختلف الهيئات الدعم والترقية عملها قامت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا إلى إهتمام هذه الوكالات بتذليل الصعوبات التي تعرقل تواجدها خاصة من حيث الجانب المالي وذلك بمنح الدعم اللازم لها، وبالنظر إلى الإحصائيات الأخيرة المقدمة من وزارة الصناعة والمناجم تمثل 97% من المؤسسات المتواجدة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة توظف ما بين 01 إلى 09 عمال ، وتمثل 03% الباقية نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل من 10 إلى 249 عامل وذلك في مختلف القطاعات.

وهذا ما يدل على أن هذه الهيئات ضعيفة من حيث التمويل المالي المقدم إلى تدعيم هذا القطاع، وعدم قدرتها على تحقيق التنافسية لهذه المؤسسات ما جعل لجوء إلى برامج تدعمها من حيث تنافسيتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيسمسيلت

تمهيد

يتمثل هدف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حل العديد من المشاكل أهمها تخفيض نسبة البطالة، وإنشاء ومتابعة العديد من المشاريع الصغيرة وتطويرها على أساس أنها مساهم الفعال في التنمية، لذلك تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين المصادر الهامة لتمويل الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية حتى يتم ذلك في أحسن الظروف، إذ قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم امتيازات وإعانات مالية وجبائية للشباب من أجل تشجيعهم على القيام بالمشاريع الخاصة من جهة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

وسيتم في هذا الفصل التعرف على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتسهيلات المالية المقدمة من طرفها وكدراسة لهذا الموضوع تم أخذ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تيسمسيلت.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، لها فروع في كل الولايات من أجل إدماج الشباب في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في إنشاء مؤسسات مصغرة تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: استحداث فرص العمل في صورة غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، المحافظة على الصناعة التقليدية، المحافظة على التوازن بين المناطق الوطن.

المطلب الأول: تعريف و نشأة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الأول والأخير تمويل المشروعات الناجحة والمستمرة وتعرف على أنها:

الوكالة الوطنية هي هيئة ذات طابع خاص، موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ولها فروع محلية، يتولى الوزير المكلف بتشغيل بمتابعة نشاطها، تسمى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تدعى في صلب النص (الوكالة)[1].

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب مرسوم تنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث جاء في نص المادة 16 من الأمر 96 – 14 والمؤرخ في 8 صفر عام 1417

[1] عمر فرحاتي، **هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الميكنزمات الجديدة للتمويل**، ملتقى وطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة أخضر الوادي، يومي 06-2017/12/07، ص:03.

الموافق لـــ 24 يونيو 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وحدد مقرها بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي[1].

فرع تيسمسيلت تأسس في ديسمبر 1997، مقرها في الجزائر هي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية ،لها ملحقتين في كل من دائرة تيسمسيلت ودائرة ثنية الحد .

- ✓ ملحقة ثنية الحد مكلفة بكل من :بلدية ثنية الحد، اليوسفية، سيدي بوتشنت، برج الأمير عبد القادر.
- ✓ ملحقة تيسمسيلت مكلفة بالبلديات الأخرى (18 بلدية)، ولكل ملحقة من هاتين الملحقتين مرافقة تقوم بمرافقة الشباب ولكل من هاتين المرافقتين رئيس يعرف برئيس المصلحة المرافقة والذي سوف نتعرف على مهامه من خلال ما هو آتي.[2]

يحتوي فرع تيسمسيلت على خمسة مصالح في تسيير نشاطها، ويوضح ذلك من خلال المخطط التالي:

شكل رقم(01-03): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيسمسيلت:

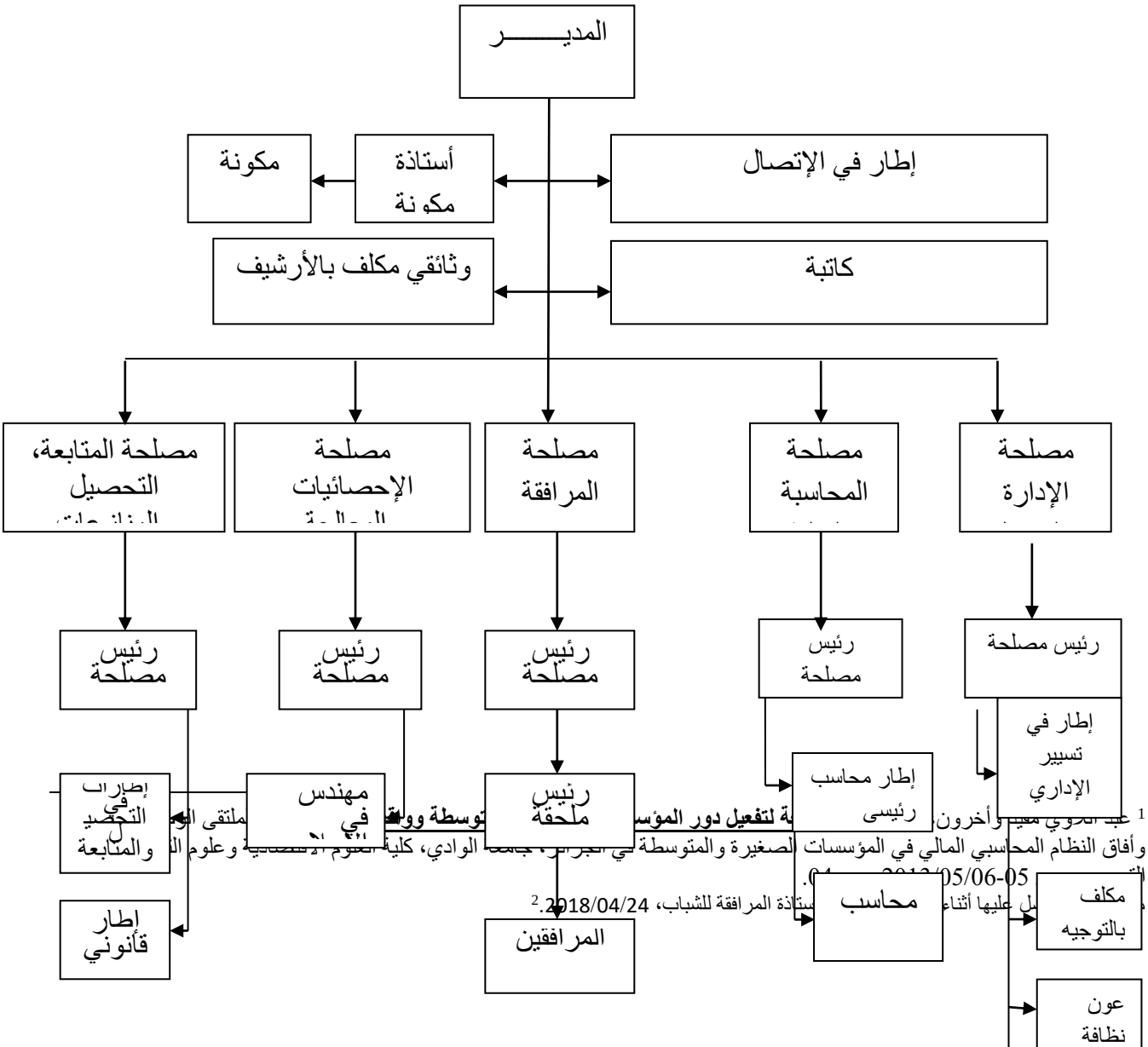

[1] عبد الحق بوعتروس، عبد الحق لعويسي، عبد الحفيظ بوقرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الثالث حول: المنظومة المصرفية الجزائرية وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 05-2012/05/06، ص ص.

[2] مقابلة شخصية مع الأستاذة المرافقة للشباب، 2018/04/24.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيسمسيلت

ومن خلال هذا المخطط سوف نقوم بشرح أهم المهام لكل من المصالح التالية[82]:

- ✓ **مدير الوكالة:** يقوم بتسيير الوحدة.
- ✓ **الكاتبة:** هو المصلحة الرابطة بين مدير الوكالة والمصالح الأخرى يستقبل الشباب ويوجههم كتوجيهه مثلا إلى مصلحة الإدارة والوسائل لأنها يوجه إليها الشباب من أجل إيداع الملف، تنظيم مواعيد المدير، تستقبل البريد الصادر والوارد.
- ✓ **مكتب الإتصال والإصغاء**: من مهام هذا المكتب أن يقوم من ناحية الإتصال بإعطاء صورة للإتصال في الوسط الخارجي كذلك التعريف بالمؤسسة وإعطاء أهم إمتيازاتها والقرارات الجديدة التي يتم طرحها.

أما من ناحية الإصغاء الإجتماعي فهو يقوم بالسماع إلى مشاكل الشباب الذين يتوجهون إلى الوكالة ومحاولة حل تلك المشاكل وإعطاء نصائح لفائدتهم.

- ✓ **مصلحة التكوين**: تكوين الشباب في مجال استثماره، يعطي فكرة على الوكالة وكيف تسير المشاريع والقروض الممنوحة من طرف الوكالة.
- ✓ **مصلحة المرافقة**: مرافقة الشباب أصحاب المشاريع، مراقبة الملحقتين التابعتين إليه، يقوم بإجراء الإحصائيات حول ما هو جديد، يقوم بدراسة مشاكل الشباب وإيجاد حلول لها، يرشد الشباب، كما يجب أن يكون على اتصال دائم مع المدير من أجل إطلاعه على كل ما يحدث في الوكالة، كما يقوم أيضا بتوجيه المرافقين التابعين إليه.
- ✓ **مصلحة المالية والمحاسبة**: إعداد ميزانية الوكالة وضمان متابعتها وتنفيذها ومراقبتها، ضمان مسك الدفاتر وسجلات الوكالة طبقا للتنظيم المعمول به، ومراقبتها، الحرص على التموين المنظم للحسابات البنكية لتمويل الشباب أصحاب المشاريع، مراقبة كل العمليات المرتبطة بتمويل المشاريع، تدعيم الحصيلة المحاسبية والجبائية للوكالة.
- ✓ **مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي**: دراسة كل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة وتشجيع روح المقاولاتية عند الشباب، تسيير وتطوير النظام المعلوماتي وترقية استعمال تكنولوجية الإعلام والاتصال، استقبال ومعالجة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بإنشاء المؤسسات المصغرة.
- ✓ **مصلحة المتابعة وتحصيل والمنازعات**: يقوم بمتابعة الشباب صاحب الفكرة بعد ما تمنح له الوكالة الحق في استعمال الشيك الأول حسب الرصيد الموجود في حسابه البنكي رفقة المحضر القضائي لمعرفة ما هو نوع العتاد الذي تم اقتناءه ورهنه ثم يمنح له شيك الثاني بنسبة 70% لإستكمال الطلبية، بعدما يباشر الشاب عمله تبدأ عملية تحصيل القرض عبر أقساط تدفع كل ستة أشهر وفي حالة عدم التسديد تقوم هذه المصلحة بمتابعته قضائيا من طرف المحكمة.
- ✓ **مصلحة الإدارة والوسائل**: يصهر على السير الحسن للمؤسسة، يكلف بشراء الوسائل الخاصة بالمكاتب، وللقيام بالعمليات التالية يجب أن تكون له ميزانية من أجل تسيير المؤسسة، مكلف بإدارة المكتب الخاص بالموارد البشرية، ومكلف بإصلاح الأجهزة الخاصة بالمؤسسة، يقوم بتأمين الموظفين الجدد في المؤسسة، كما يستقبل ملفات خاصة بالموظفين.

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

---

[82]. معلومات متحصل عليها أثناء إجراء مقابلة مع المكلف بالإصغاء والتوجيه، 2018/04/24.

تكلف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمهام الآتية[83]:

- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وبالامتيازات التي يحصلون عليها.
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.
- ✓ تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- ✓ تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية الأنشطة وتوسيعها وبهذا تكلف الوكالة

بالخصوص بما يلي[84]:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيد اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم العلاقات المتواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

ويمكن للوكالة من أجل الإطلاع بمهمتها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي:

- ✓ تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات.
- ✓ تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس البرامج الخاصة ويتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- ✓ تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- ✓ تطبيق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.
- ✓ ضمان مراقبة تحصيل القروض بدون فائدة.

- الأنشطة التي تمولها الوكالة

من مجالات تمويل المشاريع التي تخدمها الوكالة كالتالي[85]:

---

[83] المرسوم تنفيذي رقم96/296، المؤرخ في 1996/09/08، الصادر بتاريخ 11سبتمبر1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص:12.

[84] وزارة العمل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، نوفمبر2011، ص ص:30-31.

[85] معلومات متحصل عليها أثناء إجراء مقابة مع أستاذة المرافقة للشباب،2018/05/03.

1- المشروعات الخدمية: وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها مثل خدمات المواصلات والصيانة والإصلاح و التنظيف.

2- المشاريع الإنتاجية: أساسها تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، وتنقسم إلى نوعان:

- ✓ المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل ورشات الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية والصناعات الصغيرة واليدوية.
- ✓ المشاريع التي تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلع أخرى كالصناعات الوسيطة لصناعات السيارات.

المطلب الثالث: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

إن للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أهداف مختلفة تسعى إلى تحقيقها من خلال تأدية كل مصلحة لمهامها الخاصة من أجل اكتمال الأفكار المسطرة من طرف الشباب، وفي ما يلي بعض الأهداف[86]:

- ✓ دعم وترقية تشغيل الشباب.
- ✓ التخفيض من مشكل البطالة.
- ✓ مرافقة الشباب أصحاب المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة وهذا لترقية الإقتصاد الوطني وتقليل الاستيراد وزيادة الاقتصاد المحلي.
- ✓ تقديم مساعدات مجانية (استقبال – إعلام – مرافقة – توجيه):
- ✓ امتيازات الجبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومن الضرائب خلال مرحلة الاستغلال).
- ✓ الإعانات المالية (قروض بدون فائدة، تخفيض نسب الفوائد البنكية).
- ✓ تنظيم عملية الإشهار والإعلام حول جهاز دعم وتشغيل الشباب لفائدة الشرائح المعينة، على مستوى البلديات والمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين والمؤسسات الجامعية.
- ✓ إجراء حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة.
- ✓ بذل كل المجهودات لمعرفة إمكانية كل منطقة والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

[86] وزارة العمل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره، ص:30-49.

المبحث الثاني: أشكال الدعم المالي والتسهيلات التي تمنحها الوكالة.

يعتبر التمويل والدعم بنوعيه المالي والجبائي الركيزة الأساسية للعمل الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب اتجاه المؤسسات المصغرة، وذلك لتشجيعهم على الاستثمار وإنشاء مؤسساتهم.

المطلب الأول: أشكال التمويل المقترح

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية على شكلين أساسيين بشرط أن لاتتجاوز كلفة الإستثمار 10 ملايين دينار جزائري في إطار جهاز الوكالة لدعم وتشغيل الشباب وهما[87]:

1- التمويل الثنائي: هو تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية، وذلك حسب مستويين حسب هذه الصيغة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): هيكل التمويلي للمشروع حسب صيغة التمويل الثنائي

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (الوكالة)
المستوى الأول: مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5.000.000دج	**%71**	**%29**
المستوى الثاني: مبلغ الإستثمار من 5.000.001دج إلى 10.000.000دج	**%72**	**%28**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

2- التمويل الثلاثي: وهو عبارة عن تركيبة مالية تتمثل في ثلاثة أطراف وهو صاحب المشروع، الوكالة الوطنية لدم تشغيل الشباب، المؤسسات المصرفية والتركيبة المالية لهذا النوع من التمويل موضحة حسب المستويين الآتيين كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[87] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة، ص:02.

جدول(02-03): هيكل التمويلي للمشروع حسب صيغة التمويل الثلاثي

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لايتجاوز5.000.000	% 01	%29	%70
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001دج إلى 10.000.000دج	%02	%28	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن المساهمة الشخصية تكون 1% من تكلفة الإستثمار عندما يكون المشروع يساوي أو أقل من 5.000.000 دج، و2% من تكلفة الاستثمار عندما يكون تكلفة المشروع أكبر من 5.000.000دج إلى 10.000.000دج على عكس ما هو متعارف عليه في التمويل الثنائي، والملاحظ أن أصحاب المشاريع الإستثمارية هم الذين يتحملون العبء بسبب عدم المساهمة البنكية مما يجعلهم لا يقبلون هذه الصيغة من التمويل على عكس صيغة التمويل الثلاثي.

المطلب الثاني: الإعانات والإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة

يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من الإعانة، وحتى يتم ذلك في أحسن الظروف قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم إعانات مالية وجبائية للشباب من أجل تشجيعهم على القيام بالمشاريع الخاصة من جهة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

أولا: عند مرحلة الإنجاز:

1- الإعانات المالية: بالإضافة الى القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، تمنح الوكالة عند الضرورة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع من خلال[88]:

- ✓ قرض بدون فائدة يقدر بـــــ 500,000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة أو ورشة لممارسة نشاطات الترصيص في الكهرباء والعمارات والتدفئة والتكييف والزجاج ودهن العمارات وميكانيك السيارات.
- ✓ قرض بدون فائدة يقدر بـــــ:500,000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.
- ✓ قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1,000,000دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإجار المحلات الموجه لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ...الخ.
- ✓ تخفيض نسب الفوائد البنكية في إطار التمويل الثلاثي: تدفع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جزء من الفوائد على القرض البنكي بحيث كانت تمنح معدلات مختلفة حسب النشاط أما في الوقت الحالي أصبحت تمنح 100% لكل قطاع.

2- الامتيازات الجبائية: وتتمثل في:

---

[88] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة، مرجع سابق الذكر، ص:03.

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

✓ الاعفاء من رسوم نقل الملكية على الحيازة العقارية في إطار إنشاء النشاط.

✓ تطبيق معدل منخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

✓ الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ثانيا: عند مرحلة استغلال المشروع.

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بثلاث (03) سنوات وترفع المدة لستة (06)سنوات اذا كانت هذه الأنشطة تمارس في المناطق التي يجب ترقيتها، وتمتد هذه الفترة بسنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات تمارس في المناطق التي يجب ترقيتها، وتمتد الفترة لمدة سنتين إذا تعهد الشاب بخلق ثلاث مناصب عمل.

✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على النشاط المهني لمدة ثلاث(03)سنوات إبتداءا من تاريخ إنجازها ويمكن أن تمدد مدة الإعفاء لثلاث سنوات أخرى.

✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البيانات.

✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

بالإضافة لهذه الإعفاءات من دفع الضرائب، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي وذلك بدفع الضريبة بصفة تدريجية بعد نهاية مدة الإعفاء ويكون هذا التخفيض كالتالي:

✓ السنة الأولى: من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.

✓ السنة الثانية: من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.

✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

ويحدد هذا التخفيض كما يأتي[89]:

✓ 20%بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي العمل سبق لهم العمل في المنطقة الشمالية من البلاد.

✓ 52% بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي العمل لأول مرة في شمال البلاد.

✓ 54% لجميع أنواع التوظيف التي تتم في المناطق الواقعة بالهضاب العليا والجنوب.

✓ يستفيد المستخدم من هذا التخفيض مادامت علاقة العمل قائمة، في حدود ثلاث (03)سنوات كحد أقصى، وتتكفل ميزانية الدولة بفارق الاشتراك في الضمان الاجتماعي المترتب على التخفيض.

✓ لا يطبق التخفيض بموجب هذه المادة في حالة توظيف أجانب لا يقيمون بصفة فعلية واعتيادية ودائمة في مفهوم التشريع المعمول به.

---

[89] وزارة العمل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره، ص:21-22.

المطلب الثالث: مرحلة الإنشاء والتوسيع استثمار

في كل من مرحلة الإنشاء والتوسيع هناك شروط يجب توفرها في صاحب المشروع إما تتعلق به شخصيا أو بالمشروع في حد ذاته.

1- مرحلة إنشاء مؤسسة مصغرة

قبل البدء في التعرف على خطوات إنشاء مشروع لابد من وجود شروط تأهيل تتوفر في الشاب وهي[90]:

- ✓ يجب أن يكون الشاب بطالا ومسجلا في الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.
- ✓ أن يتراوح سن الشاب بين بين 19-35 سنة
- ✓ يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب شغل دائمة على الأقل، ويمكن رفع سن مسير المؤسسة إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى.
- ✓ أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته، وفوق 35 سنة يجب أن يكون لديه شهادة عمل على الأقل لمدة 03سنوات.
- ✓ تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.
- ✓ بعدة توفر الشروط في الشاب صاحب المشروع، يقوم بإيداع الملف لدى فرع الوكالة مقابل وصل الإيداع بعدما يمر على مكتب التوجيه من أجل التعرف على معلومات أكثر حول الوكالة والشروط المتبعة التي تم ذكرها سابقا، إضافة إلى منحه معلومات حول قيمة التمويل التي تستطيع بها الوكالة تمويل المشاريع، بعدها يمر إلى مصلحة المرافقة.

تأتي عملية دراسة وإنشاء المشروع التي تمر بعدة مراحل[91]:

1. تحضير فكرة الشاب، ويجب أن تكون أحسن فكرة حسب قدرات وإمكانيات ومتطلبات السوق والقيام بدراسة الإحصائيات حول طلب المجتمع على تلك الفكرة ومعرفة المنافسين.

2. ملأ الاستمارة من طرف الشاب ويتم إيداعها عبر مكتب الوكالة (مصلحة المرافقة) مضافا إليها نسخة من بطاقة التعريف وصورة شمسية.

3. دراسة فكرة الشاب وعرضها على لجنة انتقاء للدراسة من أجل إعتماد وقبول وتمويل المشروع (القبول- التأجيل- رفض هيكل التموين)

4. ففي حالة القبول تقوم لجنة انتقاء بمنحه شهادة التأهيل، وبعدها يرسل ملفه للبنك من أجل الموافقة البنكية (التمويل الثلاثي)، وهنا يكون اسم البنك حسب نوع المشروع الذي يساعد هذه الأخيرة.

5. بعدما يمنح للشاب الموافقة البنكية تقوم اللجنة بإعادة دراسة الملف وإعادة تجديد الفاتورات الخاصة بالعتاد وإعادة تجديد الملف التقني، إضافة الى وضع الشاب كل من:

- ✓ رقم شهادة التأهيل.
- ✓ الموافقة البنكية.

---

[90] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء المؤسسة، مرجع سابق الذكر، ص:05 .

[91] وزارة العمل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره ، ص:39-40.

✓ وصل دفع المساهمة الشخصية (01%في حالة مبلغ 5ملايين دج و02% في حالة مبلغ يفوق5 ملايين دج).

الفاتورات الشكلية الخاصة بالعتاد .

✓ كشوف تقديرية للتأمينات متعددة الأخطار وأعمال التهيئة المحتملة.)

✓ سجل تجاري (بطاقة الحرفي-بطاقة الفلاح- ترخيص بالاستغلال).

✓ القانون الأساسي للمؤسسة (الشخصية-المعنوية).

6. منح الشاب قرار الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز بإضافة إلى قائمة التجهيزات.

7. تسليم القرار مع التوقيع على دفتر الشروط وسندات لأمر بين الوكالة وصاحب المشروع.

8. تحويل القرض بدون فائدة ووضعه في الحساب البنكي الخاص بالشاب.

9. اقتناء العتاد بواسطة صك والدخول في مرحلة الاستغلال.

10. بعد اقتناء العتاد تأتي مرحلة الرهن الحيازي للتجهيزات والسيارات والتأمين على كل المخاطر .

11. تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف الوكالة.

وبعد يمر المشروع بكل هذه المراحل تمنح الوكالة للشباب أصحاب المشاريع 03 أيام من أجل التكوين من طرف الأستاذة المكونة، وبعدها يباشر الشاب نشاطه.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الأتي:

شكل رقم(02-03): مرحلة الإنشاء والمرافقة

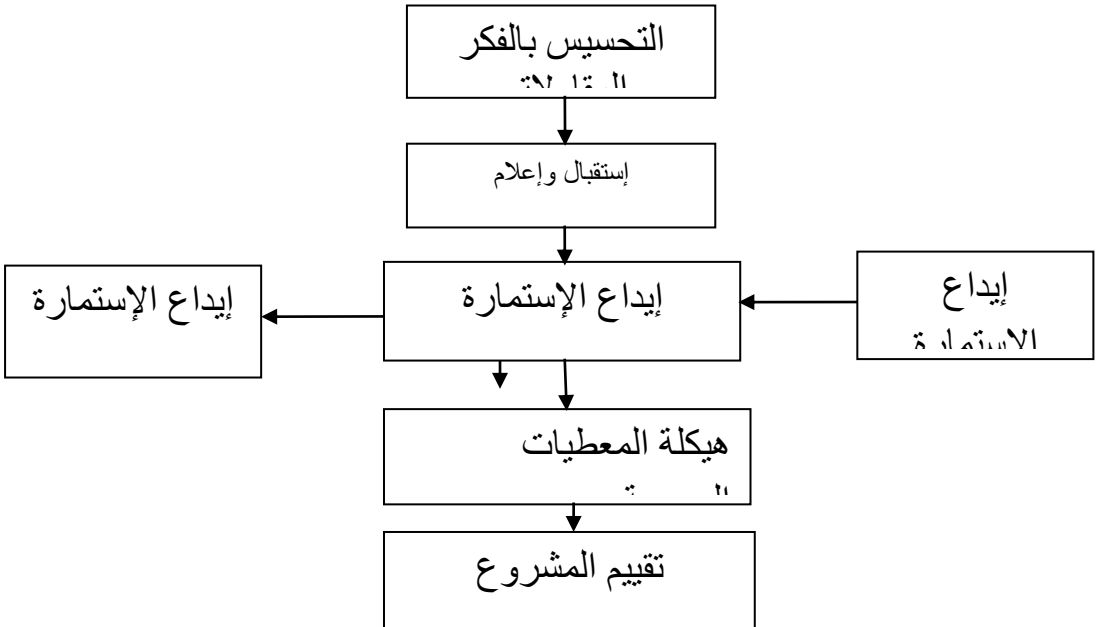

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيسمسيلت

2- إستثمار التوسيع:

عندما يحدث الشاب مؤسسة مصغرة في إطار جهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تمنح إمكانية توسيع قدراته الانتاجية في نفس النشاط أو في نشاط مرتبط لهذا توجد شروط من أجل التوسع في الاستثمار وهي[92]:

2-1 شروط التأهيل للتوسيع:

للإستفادة من توسيع المؤسسة، يجب أن تتوفر في الشاب الشروط الآتية:

- ✓ تسديد نسبة 70% من القرض البنكي في حالة (تمويل ثلاثي).
- ✓ تسديد نسبة 70% من القرض (بدون فائدة) الذي تمنحه الوكالة لدعم تشغيل الشباب في حالة تمويل الثنائي.
- ✓ تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو تغيير طريقة التمويل (من تمويل ثلاثي إلى تمويل ثنائي).
- ✓ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.
- ✓ إستكمال فترة الإعفاء الضريبي.
- ✓ تصريح بالوجود لثلاث (3) سنوات من الاستغلال (في المناطق العادية) وستة (6) سنوات (في المناطق الخاصة).

---

[92] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، **دليل إنشاء المؤسسة**، دليل إلكتروني، 2015، ص:12. www.ansej.org.dz18//03/2017.11h

✓ التأكد من أن الوضعية المالية للمؤسسة المصغرة جيدة أي توفر الحصائل الجبائية التي تبين التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة.

إذا توفرت هذه الشروط في صاحب المشروع فإن له نوعان من أشكال التمويل المقترحة كما سبق وأن أشرنا إليه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لإستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء حيث لا يمكن أن تتجاوز كلفة الاستثمار 10ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحدد في إطار الوكالة، أما فيما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الخاصة بالاستثمار توسيع قدرات الإنتاج للمشروع الاستثماري هي نفسها الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الإنشاء، ما عدا الإعانات الثلاثة الإضافية: المكاتب الجماعية والإيجار والورشات المتنقلة.

المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، شهدت هذه المؤسسات تطورا كبيرا خاصة من حيث عددها في مختلف القطاعات، بحيث ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كبقية الوكالات في تطور هذا القطاع.

سيتم من خلال هذا المبحث عرض نتائج الوكالة والطنية لدعم تشغيل الشباب، ومدي مساهمتها وطنيا وحتى على مستوى ولاية تيسمسيلت، وذلك من حيث خلق مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الأول: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني

للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مكانة لدى أصحاب الأفكار الإستثمارية في مختلف النشاطات، لذلك نرى عدد الملفات المودعة لديها مرتفعة جدا خاصة في السنوات القليلة الماضية، وذلك من أجل الحصول على تمويل بغرض إنشاء أو توسيع مؤسساتهم، وسيتم توضيح عدد الملفات المودعة في كل نشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03): عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب

قطاع النشاطات	2013/S1	2014/S1	2015/S1	2016/S1	2017/S1	المجموع
خدمات	192939	212751	226165	229296	230513	1091664
نقل المسافرين	27377	119174	127101	29198	29173	332023
مهن حرفية	68046	74155	77809	78805	79069	377884
نقل البضائع	72779	55526	59668	73432	73432	334837

الفلاحة	106075	27850	29246	129644	130629	423444
الصناعة	50500	72867	73432	60680	61117	318596
البناء والأشغال العمومية	38696	42454	45830	47006	47474	179006
مهن الحرة	8374	23218	23295	11632	12033	78552
الصيانة	6037	6557	6905	6998	7047	33544
الصيد	2013	9562	11099	2259	2260	27193
الري	1214	2143	2243	1481	1509	8590
نقل تبريد	22289	1312	1436	23295	23295	71627
مجموع	596339	647569	684229	693726	697551	3319414
الملفات الخاصة بتوسيع المؤسسات	4681	5120	5426	5597	5688	26512
الملفات الخاصة بالإنشاء	1566322	1685848	678803	688129	691863	5310965

المصدر: من إعد الطالبتين بالإعتمادعلى

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°26 ,N°27 ,N°29 , N°30,N°31, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل رقم(03-03): **عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب**

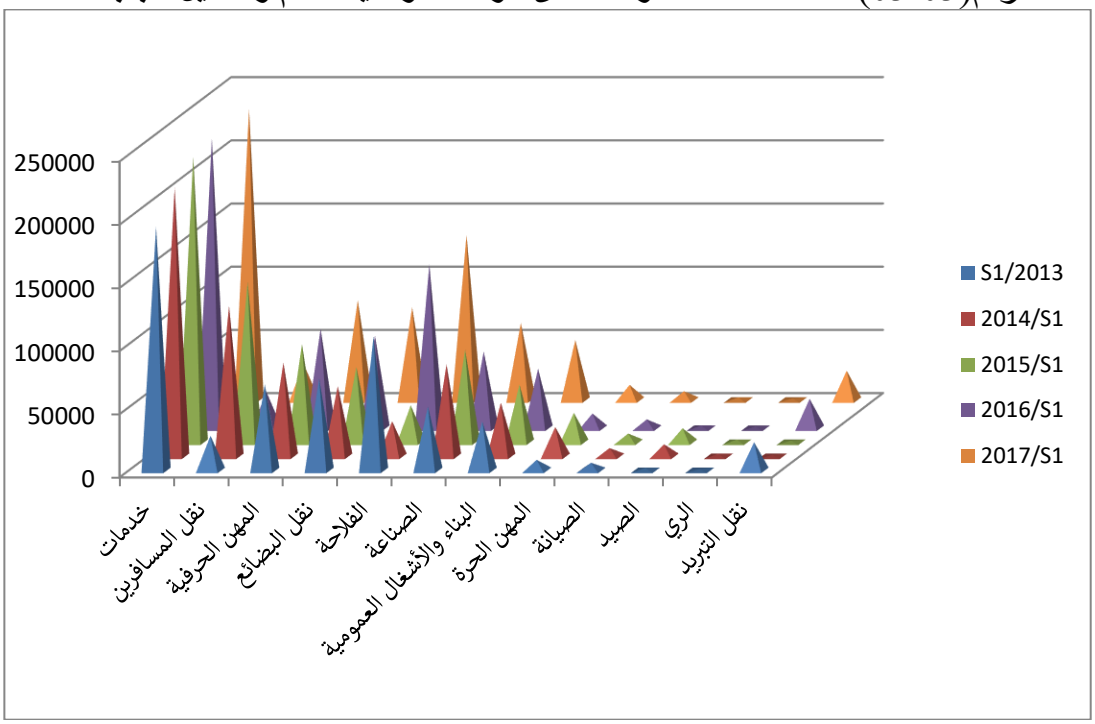

المصدر: بالإعتماد على الجدول السابق رقم**(03-03)**

الملاحظ من الجدول والشكل السابق أن عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كانت حصيلة الأسد فيها لقطاع الخدمات بنسبة 32,89%، بحيث تحتل المرتبة الأولى في عدد الملفات المودعة، وذلك راجع إلى توجه الشباب إلى الإستثمار فيه لما له من خصوصية تتماشى وإمكانياتهم الخاصة، يليه كل من قطاع الفلاحة بنسبة 12,76%، المهن الحرفية بنسبة 11,89% وقطاع نقل المسافرين بنسبة 10%، بينما هناك قطاعات لاتشهد إقبالا من المستثمرين فعدد ملفاتهم لاتشهد تطورا منذ سنوات كقطاع الصيد، الري وحتى قطاع الصيانة، والسبب يرجع إلى رفض البنوك لتمويل هذه النوع من المشاريع.

كما أن عدد الملفات المقدمة من أجل توسيع المؤسسات قليلة مقارنة مع عدد الملفات المقدمة بغية الإنشاء، وذلك يعود إلى سببين أولهما أن الوكالة لاتمنح قرض آخر لصاحب المشروع حتى يسدد ما علية من إلتزامات السابقة، أما السبب الثاني فضوغوطات التي يتعرض لها صاحب المشروع من البنك لسداد القرض تجعله غير متشجع للمخاطرة من جديد.

عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

بعدة إستلام الملفات تقوم الوكالة بدراستها من أجل إتخاذ قرار تمويل أو الرفض، وسيتم توضيح عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وذلك في مختلف القطاعات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(04-03): عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

قطاع النشاطات	2013/S1	2014/S1	2015/S1	2016/S1	2017/S1	المجموع
خدمات	80096	93893	101540	104947	106288	486764
نقل المسافرين	17606	18750	18980	18985	18986	93307
مهن حرفية	33312	37934	41530	42513	42674	197963
نقل البضائع	55156	56455	56530	56530	56530	281201
الفلاحة	28661	37711	47209	52367	54147	220095
الصناعة	12541	15761	20729	23915	24892	97838
البناء والأشغال العمومية	19469	23856	28980	31864	32543	136712
مهن الحرة	5505	6671	8156	9198	9699	39229
الصيانة	5232	6474	8033	9081	9391	38211
الصيد	795	916	1071	1119	1131	5032
الري	475	500	535	512	544	2566
نقل تبريد	11440	12955	13175	13385	13385	64340
مجموع	270288	311876	346668	364445	370210	1663487

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°26 ,N°27 ,N°29 , N°30,N°31, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017.

شكل رقم(04-03): الملفات المودعة والمشاريع الممولة

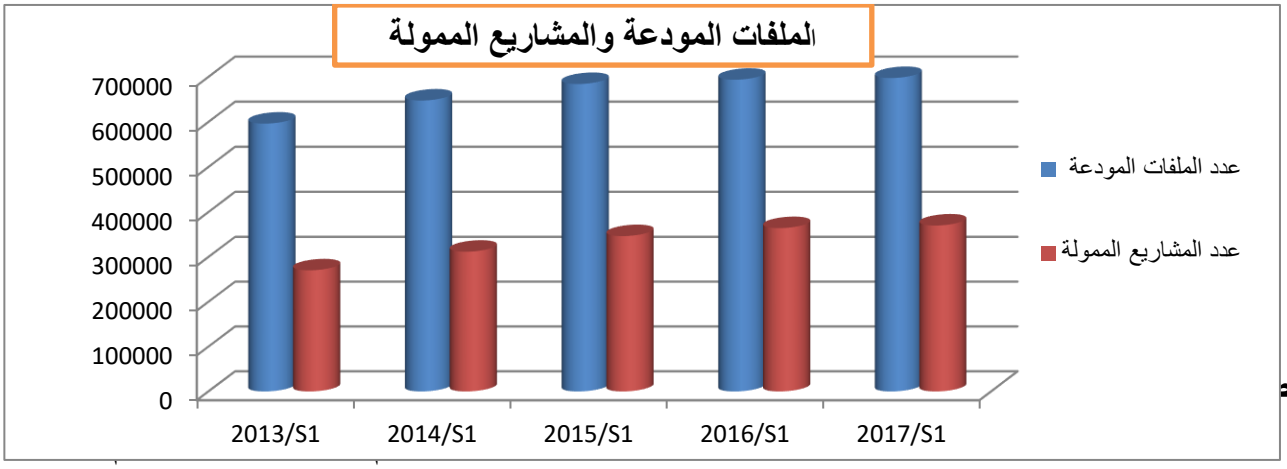

فعال، إذ إستطاعت إنشاء مؤسسات تنشط في مختلف المجالات بنسب متفاوتة، بحيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة.

ومن الواضح من خلال معطيات الجدول والشكل أن نسبة المشاريع الممولة إلى عدد الملفات المودعة ضعيفة، ويرجع هذا إلى رفض البنوك العمومية تمويل الكثير من المشاريع المنجزة في إيطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحيث ساهمت المشاريع الممولة في إستحداث مناصب شغل لابأس بها وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(05-03): مساهمة المشاريع الممولة في خلق مناصب عمل

	2013/S1	2014/S1	2015/S1	2016/S1	2017/S1	المجموع
عدد المشاريع الممولة	270288	311876	346668	364445	370210	1663487
عدد العمال	660935	756072	833402	870617	883003	4004029
عدد العمال في خدمات	193601	222148	237342	244253	247122	1144466
عدد العمال في مهن حرفية	102884	115121	123289	125318	125624	592236
عدد العمال في الصناعة	40847	50047	62648	70007	72250	295799

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتمادعلى

Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°26 ,N°27,N°29 , N°30,N°31

شكل رقم(05-03): مساهمة المشاريع الممولة في خلق مناصب عمل

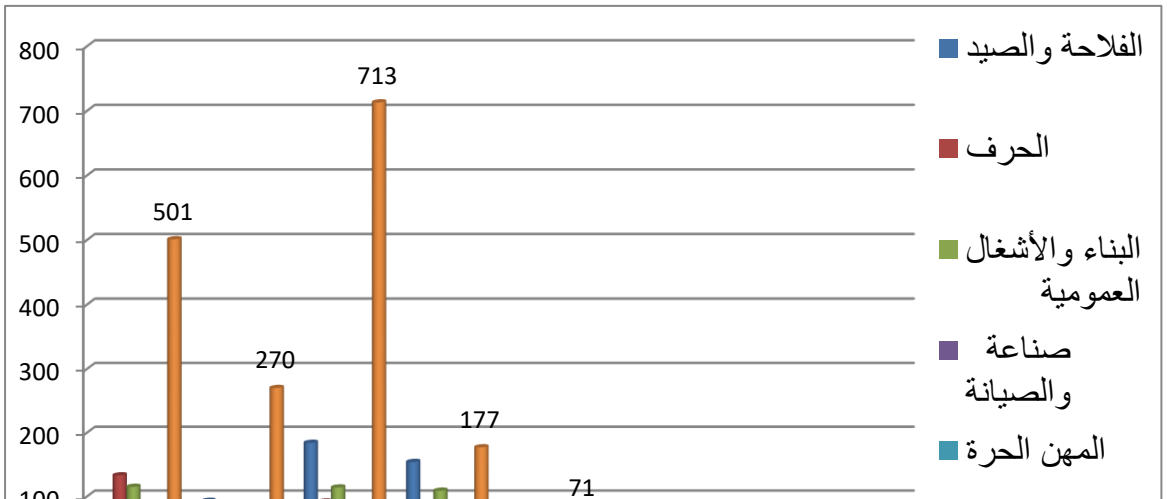

المصدر: بالإعتماد على الجدول رقم(05-03)

الملاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن المشاريع الممولة من الوكالة ساهمت بمناصب شغل في مختلف القطاعات بمتوسط عدد العمال 3 في كل مؤسسة، مما نستنتج أن الوكالة تدعم المؤسسات المصغرة التي توظف أقل من 10 عمال ما يجعل هذا الأمر غير جيد بإعتبار أحد أهداف الوكالة هو إمتصاص البطالة من خلال تجسيد المشاريع، بحيث ساهمت كل من قطاع الخدمات، الصناعة والمهن الحرفية في أغلبية هذه المناصب، ورغم تفعيل عدد مناصب الشغل المفتوحة فهي تعد ضئيلة جدا أمام عدد السكان المتواجدين في الجزائر.

المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية تيسمسيلت

أولا: بلغ عدد الملفات المودعة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وعدد المشاريع الممولة من طرفها منذ نشأتها حتي جوان 2016 مامقداره 11018 ملف كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم(06-03): الملفات المودعة والمقبولة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

صبغ التمويل	ثلاثي		الثنائي		مجموع		مجموع
القسم	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
ملفات المودعة	10950	20	49	13	10999	33	11032
الشهادات المطابقة	8227	20	49	13	8247	33	8280
موافقة البنكية	4242	20	0	0	4242	20	4262
مشاريع الممولة	3576	20	47	8	3623	28	3651
عدد مناصب الشغل المستحدثة	9351	71	146	17	9497	88	9585

المصدر: فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية تيسمسيلت

شكل رقم(06-03): الهيكل المالي للمشاريع الممولة

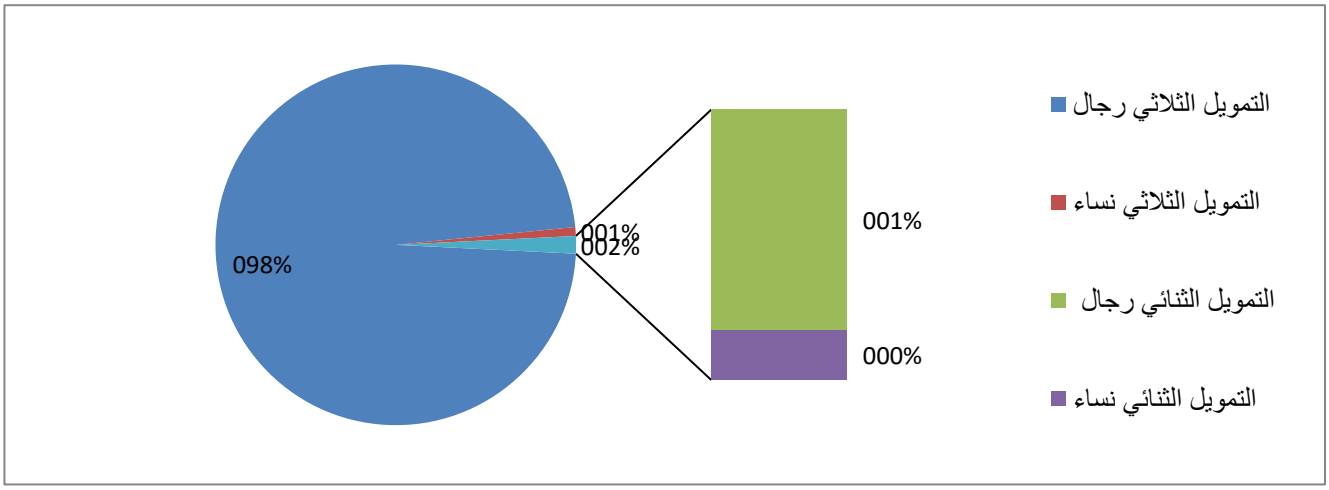

من خلال الجدول يتبين أن عدد الملفات المودعة من طرف الرجال للحصول التمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك بغرض إنشاء مؤسساتهم الخاصة أكثر مقارنة مع النساء، بحيث بلغ عدد ملفات الرجال 10999 ملف وبالنسبة إلى النساء 33 ملف فقط، من كل هذه الملفات المقدمة تم الحصول على الموافقة البنكية حول 4242 ملف للرجال و20 ملف للنساء، وذلك في إيطار التمويل الثلاثي، وقامت الوكالة بتمويل الثنائي أي الإشتراك مع صاحب المشروع في التمويل بالموافقة على47 ملف للرجال و8 ملفات خاصة بالنساء، وبهذا تم تمويل 3651 مشروع ساهمت في توفير 9585 منصب شغل، منها 9497 منصب شغل خاص بالرجال و88 منصب شغل للنساء، أغلبية المشاريع المقبولة من أجل تمويلها كانت في السنوات من 2010 إلى 2013.

ثانيا: عدد المؤسسات التي تم توسيعها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية تيسمسيلت

يمكن توضيح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت الوكالة بتمويلها إما عن طريق التمويل الثلاثي أوالثنائي وذلك من أجل توسيعها من 1997 إلى غاية جوان 2017 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07-03): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم توسيعها من طرف الوكالة

صيغ التمويل	ثلاثي		الثنائي		مجموع		مجموع
القسم	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
ملفات المودعة	34	0	6	2	40	2	42
الشهادات المطابقة	25	1	5	1	30	2	32
موافقة البنكية	14	0	0	0	14	0	14
مشاريع الممولة	17	1	6	1	23	2	25
عدد مناصب الشغل المستحدثة	45	1	17	2	62	3	65

المصدر: بالإعتماد على ثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم(07-03): الهيكل المالي للوكالة في المشاريع التوسعية

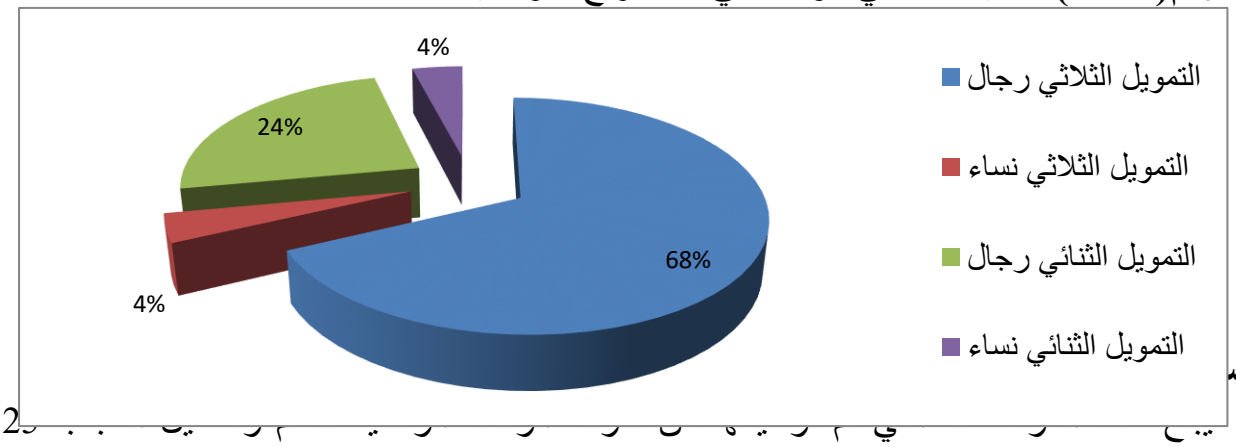

المص

2 مؤسسة صغيرة، من حوالي 42 ملف مودع منها 23 مؤسسة خاصة بالرجال، بحيث تم تمويل 17 مؤسسة منها عن طريق التمويل الثلاثي وهي تمثل 68% من المشاريع الممولة، و6 مؤسسات عن طريق التمويل الثنائي بنسبة تمويل تقدر بـــ24%، ومؤسستين للنساء واحدة بالتمويل الثنائي والثانية عن طريق التمويل الثلاثي، ويرجع عدم قبول كل الملفات المودعة إلى عدة أسباب منها:

- ✓ إستراتجية الوكالة المتبعة في تدعيم أنشطة معينة دون الأخرى كتدعيم قطاع الصناعة التحويلية.
- ✓ عدم تقديم الوكالة الدعم للأنشطة التجارية التي تقوم على شراء وإعادة البيع.
- ✓ شهادة معترف بها لطالب قرض توسيع.
- ✓ تشبع بعض القطاعات مثل قطاع نقل المسافرين ونقل البضائع .

المطلب الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل في ولاية تيسمسيلت.

منذ إنشاء فرع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية تيسمسيلت بلغ عدد المؤسسات التي ساهمت في إطلاقها 892 مؤسسة في مختلف القطاعات، بحيث بلغ عدد مناصب العمل 2566 منصب شغل.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كل سنة في ولاية تيسمسيلت حسب طبيعتها خلال الفترة مابين 2010 وجوان 2017 من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(08-03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قطاع النشاطات	2010/12/31	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017/06/30	المجموع
الفلاحةوالري	70	93	184	154	80	48	25	5	659
نسبة التطور %	_	132,86	112,8	44,38	15,96	8,26	3,97	0,76	17,83
الحرف	133	46	92	61	53	34	28	8	455
نسبة التطور %	_	34,59	51,14	22,51	38,47	8,88	15,51	1,79	12,31
قطاع البناء والاشغال العمومية	115	50	114	109	52	28	7	2	477
نسبة التطور %	_	43,48	69,09	39,07	13,40	6,36	1,49	0,42	12,90
صناعة والصيانة	36	17	37	17	43	52	24	5	231
نسبة التطور %	_	47,22	69,81	18,89	40,18	34,67	11,89	2,21	6,25
مهن الحرة	37	4	10	4	12	5	5	00	77
نسبة التطور %	_	10,61	24,39	7,84	21,72	7,46	14,40	-	2,08
خدمات	501	270	713	177	71	39	21	6	1798
نسبة التطور %	_	53,89	92,36	11,93	16,20	2,25	1,19	0,33	48,63
مجموع	892	480	1150	512	311	206	110	26	3697

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق مقدمة من فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية تيسمسيلت

شكل رقم (08-03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

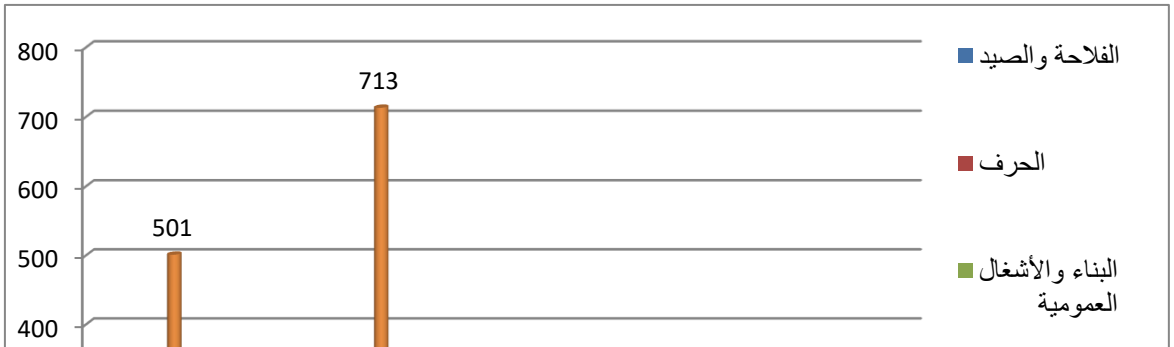

المصدر: بالإعتماد على الجدول السابق (08-03)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تيسمسيلت تنشط في 4 قطاعات أساسية، حيث تشكل هذه القطاعات حوالي 89% من مجموع النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017، ساهم فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ نشأه في خلق 3697 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والحصيلة الكبرى كانت لقطاع الخدمات بخلق 1798 مؤسسة وذلك راجع إلى رغبة الوكالة في تفعيل هذا القطاع الذي يشهد تطورا في الولايات الأخرى، إلا أنه منذ سنة 2012 بدأ يشهد هذا القطاع تراجعا كبيرا جدا، يليه بعد ذلك قطاع الفلاحة والري بـــ 659 مؤسسة بنسبة 17,83%، وشهد هذا القطاع تراجع ملحوظ منذ 2012 بعدما كان في تطور من 2010 إلى غاية 2012، فخلال السداسي الأول ل2017 تمت إنشاء 5 مؤسسات فقط.

فيما يخص نشاط الصناعة والصيانة، فهو يمتاز بتدني عدد المؤسسات مما يستدعي تنبه الوكالة إلى هذا القطاع ومنحه الأولوية في الولاية لما له من أثرإقتصادي وإجتماعي.

الملاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ 2014 كان هناك تراجع كبير في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، وذلك يعود إلى الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر، وإتباع سياسة ترشيد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، أي عدم منح قروض من دون أن تكون هناك دراسة جدوى الملفات الموضوعة.

ثانيا: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق فرص عمل:

يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل الإجتماعية في الجزائر، بحيث تسعى السلطات لإيجاد الحلول الممكنة، وفيى هذا الصدد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية تيسمسيلت منذ نشأتها في الولاية وإلى غاية 2010 بإستحداث 2566 منصب عمل، ويعد قطاع الخدمات هو الأكثر توفيرا للمناصب الشغل يليه قطاع البناء والأشغال العمومية.

والجدول التالي يوضح عدد المناصب العمل التي تم إستحداثها من بداية 2010 إلى غاية جوان 2017.

جدول رقم(09-03): تطور تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعتها من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 2010إلى غاية جوان 2017.

	2010/12/31	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017/S1	*المجموع*
الفلاحة والري	140	186	368	308	160	96	50	10	1318
الحرف	266	92	148	122	106	68	56	16	910
قطاع البناء والاشغال	575	250	570	545	260	140	35	10	2385

العمومية									
صناعة والصيانة	108	51	111	51	129	156	72	15	693
مهن الحرة	74	8	20	8	24	10	10	00	154
خدمات	1503	810	2139	531	213	117	63	18	5394
مجموع	2566	1397	3356	1565	892	587	286	69	10854

المصدر: فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية تيسمسيلت.

شكل رقم(09-03): تطور عدد مناصب الشغل المصرح بها

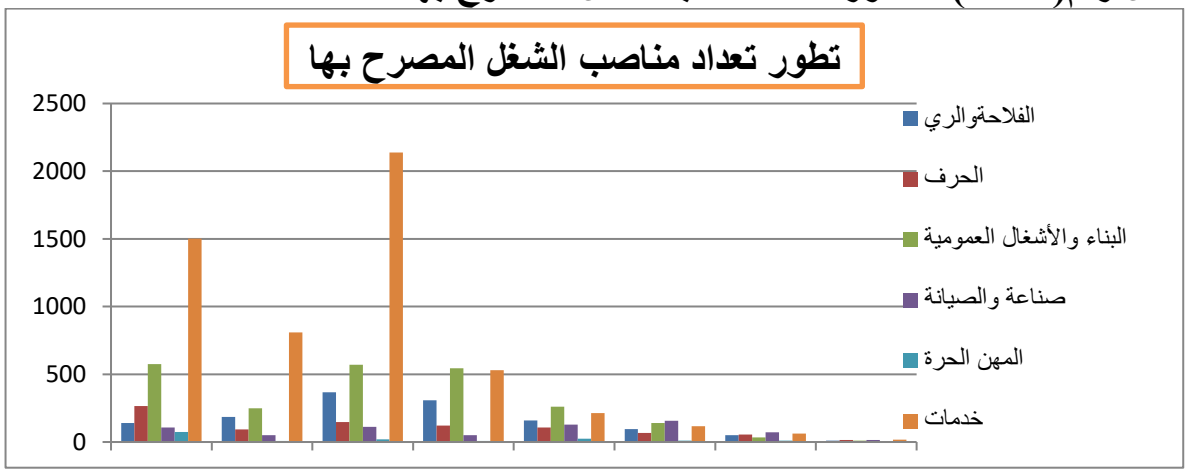

المصدر: بالإعتماد على الجدول السابق

شكل رقم(10-03): مساهمة المؤسسات في خلق مناصب الشغل

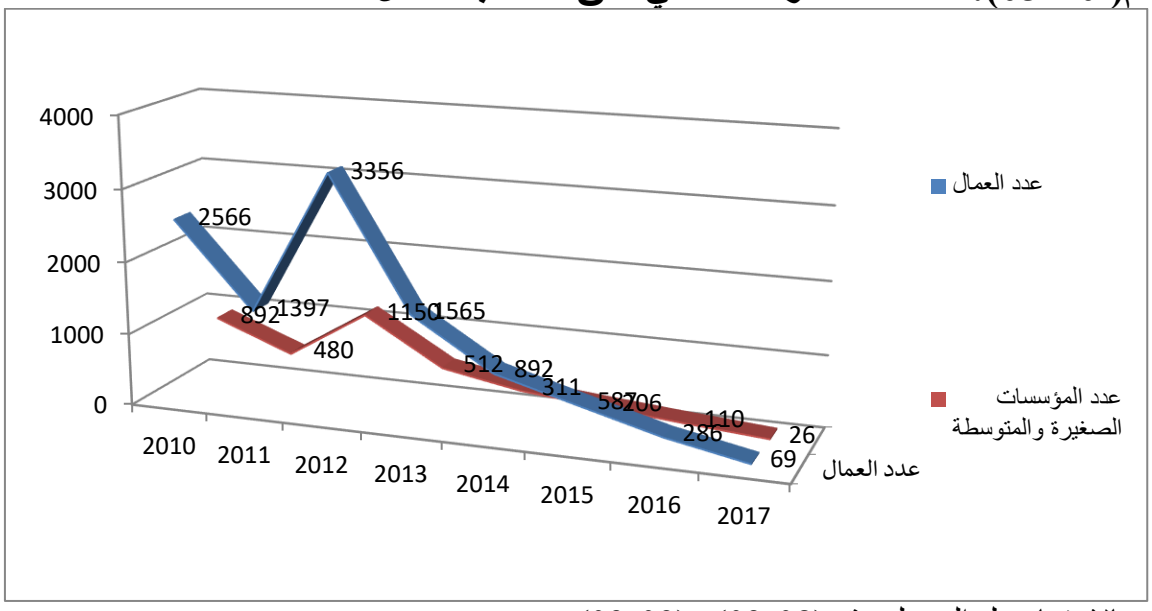

المصدر: بالإعتماد عل الجدول رقم (08-03) و(09-03)

من خلال الجدول السابق والرسومات البيانية فإن التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بداية 2010 إلى غاية نهاية 2013 ساهمت في إستحداث 8884 منصب شغل بنسبة 81,85%، بحيث قطاع الأكثر توفيرا لفرص عمل هو قطاع الخدمات بنسبة 49,69%، يليه كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 21,97%، والفلاحة والري، إلا أنه منذ بداية 2014 إلى

غاية جوان 2017 كان هناك تراجع في عدد مناصب العمل في مختلف القطاعات بلغت 1903 منصب شغل أي مانسبته 17,53%، ومن الملاحظ حسب الجدول أن قطاع الخدمات الذي كان يساهم بشكل كبير في توفير مناصب العمل تراجع هو أيضا إلى ما نسبته 7,69%.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومهام الموكلة لها، والتعرف على القطاعات الممولة من طرف الوكالة وهياكلها، واستعراض نشاط حصيلة الوكالة في مجال تمويل و دعم المشاريع الاستثمارية، ومن خلال القيام بدراسة ميدانية في فرع وكالة تيسمسيلت استعرضنا تطورات حول هذه الوكالة من حيث عدد المشاريع الممولة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يوجد نوعان من التمويل، تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي.

-جذب الإستثمار من خلال منح الإعانات والإمتيازات المختلفة.

-تمنح الدعم لأصحاب الأفكار الاستثمارية وتكوينهم.

-وجود تطور في عدد المشاريع في مختلف القطاعات من سنة إلى أخرى.

-مساهمة الوكالة في خلق مناصب شغل وتخفيض البطالة.

الخاتمة

كان الهدف من دراسة هذا الموضوع هو محاولة التعرف على هذا القطاع بالتركيز على إيجاد تعريف مناسب له على ضوء تجارب بعض الدول، حتي يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا ومتميزا يحضى بالأولوية عن باقي المؤسسات، والوقوف على الدور الذي تلعبه في إقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول السائرة في طريق النمو، بحيث تأتي مسألة تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقدمة، وذلك بإعداد السياسات وآليات ملائمة لدعم وترقية دورها التنموي.

وبهذا الصدد، فإن الجزائر حتي تضمن مكانة في السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بإيجاد آليات وبرامج تعمل على هذا الموضوع من حيث تواجدها وترقيتها لغاية المنافسة.

ولإعطاء نظرة أوسع تم تسليط الضوء على مساهمة فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- وكالة تيسمسيلت- وذلك للفترة الممتدة من2010جوان2017، لمعرفة مدى فعالية هذه الإجراءات على مستوى الوكالة بناءا على المعطيات التي تخص قرابة07سنوات من نشاط الوكالة فيما يخص قبول منحها للقروض، وقدرتها على إستحداث مناصب الشغل، وأنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية في المنطقة خلال سنوات معينة من جهة وسنوات أخرى شهدت تراجعا من جهة أخرى، بحيث يتم الموافقة في أغلب الأحيان على المبالغ المرغوبة وإن كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذا ما يفسر إختلاف نظرة كل من الوكالة الدعم والبنوك.

ومن خلال العرض السابق، يمكن إختبار فرضيات الدراسة كالآتي:

من خلال دراسة الفصل الأول المرتكز على محاولة الوقوف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومايميزها عن غيرها من التنظيمات الأخرى بالموازات مع إختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ يعتبر كل من معيار عدد العمال، ورقم الأعمال المؤسسة من بين أهم المعايير المعتمدة في دول العالم من أجل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن قيمة هذه المعايير تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب درجة تطور الإقتصادي للدولة.

✓ بالرغم من تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا القطاع متواجد في النشاط الإقتصادي وتأديته للدور الكبير في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا أن وجود تعريف موحد، دقيق وشامل يعتبر من الصعب بلوغه.

✓ بالنسبة للجزائر، فقد فصلت في الموضوع بوضعها تعريف رسمي جديد لسنة 2017، بعدما عدلت التعريف الموضوع من قبل، بحيث تم وضع كل من رقم أعمال وحصيلة سنوية تختلف عن التي كانت في سنة2001.

✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وعراقيل، إما تحدها من إنتشارها أو من إستمراريتها أومن إنشائها حتي، ويعد مشكل التمويل أحد أهم المعوقات في طريقها، وذلك راجع للمعاملة الغير عادلة بين المؤسسات الكبيرة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

✓ تشترك مختلف الهيئات كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار وغيرها للقيام بدور موحد ورئيسي وهو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث إنشائها أو توسيعها، بل وحتى قامت الحكومة بتسطير برامج بغية تحسين تنافسيتها كبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك في ضل الانفتاح الإقتصادي.

✓ تعد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الهيئة التي تهتم كثيرا بالشباب بحيث ترافقهم من الفكرة الموجودة لدي الشاب حتى تنفيذها، وذلك لغاية خلق مناصب شغل في القطاع الخاص من جهة وعدم الإعتماد على العمل الحكومي من جهة أخرى، بحيث تم في ولاية تيسمسيلت إستحداث حوالي 10854 منصب شغل منذ نشأتها، وبذلك تمكن من تخفيض نسبة البطالة، إلا أن هذا رقم بعيد كل البعد عن ما هو مسطر من طرف الوكالة، ولهذا تقوم الوكالة في الآونة الأخيرة بالتوجه إلى الشباب الجامعيين وذلك لإدراكهم بقدرة الشاب الجامعي على خلق مؤسسات التي تحرص الوكالة على تدعيمها في السنوات الأخيرة.

✓ إن تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث توفير هياكل الدعم المختلفة أو البرامج الموضوعة من الحكومة كان الدافع من وراء ذلك هو خلق ثروة بعيدة عن قطاع البترول، بحيث تكون مساهمة في التنمية على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، وجعلها قادرة على المنافسة في السوق وقدرتها على الإستمرارية.

الإقتراحات والتوصيات:

✓ بناءا على ماتقدم من النتائج والملاحظات نحاول تقديم بعض التوصيات والإقتراحات التي تتمثل في:

✓ إنشاء بنوك متخصصة لدعم هذه المؤسسات.

- ✓ توجيه الدعم إلى القطاعات معينة وذلك حسب ما تتميز به كل منطقة.
- ✓ إنشاء مراكز إستشارة وتوجيه الشباب على مستوى الوطن وتعريفهم بمختلف الهيئات الدعم والترقية.
- ✓ إعادة النظر في الدعم النشاطات المقننة خاصة الصناعية منها.
- ✓ الإستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في مختلف مناطق الوطن.
- ✓ لابد من البحث عن أنشطة إقتصادية تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية مقارنة مع البلدان الأخرى.
- ✓ مراجعة الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة التي تقدم القيمة المضافة للإقتصاد الوطني.

آفاق البحث

وكغيره من الأبحاث، يحتاج هذا البحث إلى جهود إضافية من قبل الباحثين حتى يكتمل أكثر، متمنين أن يكون نقطة انطلاق نحو بحوث أخرى.

وعليه، يمكن إقتراح المواضيع الآتية:

- ✓ دراسة مدى إهتمام المؤسسات الكبيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لها.
- ✓ دراسة النقائص التي تجعل مختلف الهيئات غير قادرة على أداء مهمتها.
- ✓ دراسة حول إمكانية اتصال مختلف الهيئات مع بعضها لتمويل مشاريع تكون ذات مستوى عالي من التكنلوجيا.

قائمة المراجع

أولا:كتب

1 أحمد فوزي ملوخية، **أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية**، بدون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2009.

2 إلهام فخري طملية، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، بدون طبعة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2008.

3 بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الإعمال**، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، الأردن.

4 توفيق عبدالرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى**، دار خفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

5 جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، بدون طبعة، دار كنوز، عمان، الأردن، 2010.

6 سارلزجاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية**، بدون طبعة، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.

7 عبدالعزيز جميل مخيمر، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

8 علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

9 فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد علي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، طبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

10 ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012.

11 محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الاعمال والمال**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013.

12 محمد منصور أبو جليل وأخرون، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، الطبعة الاولى، دار غيداء، عمان، الاردن، 2014.

ثانيا: المجلات والدوريات والمنشورات

1 آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – آفاق وقيود** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة تيارت، الجزائر،2009.
2 رسالة الوكالة، **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، العدد 06 ،2011.
3 سهام عبدالكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة البليدة، الجزائر ،2011.
4 الشاذلي نور الدين وختال هاجر، **النظام القانوني للاستثمار في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددالثالث عشر.
5 غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر،2011.
6 غياط شريف،محمد بوقوم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ، سوريا ، العدد الاول، 2008.
7 قايد حفيظة، **الايطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**،مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر،العدد السابع عشر،2013.
8 محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الجمعية الإقتصادية العمانية، 15 يناير، 2013.

1-Ministère de l’industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°26, 2013

2-Ministère de l’industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°27,2014

3-Ministère de l’industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°29, 2015

4-Ministère de l’industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°30, 2016

5-Ministère de l’industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N°31, 2017

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

1 حجاوي أحمد ،" **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011.

2 زهواني رضا،" **تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر، 2006-2007.

3 زويتة محمد صالح ، **أثر التغيرات الإقتصادية في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

4 شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

5 عزيز سامية، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتورا في علم الإجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

6 غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر،2010-2011.

7 غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

8 قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

9 كروش نور الدين، **تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية والمالية، تخصص مالية، المدرسة العليا لتجارة، الجزائر، 2015-2016.

10 يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة ميزانية"** أطروحة دكتورا دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

رابعا: المداخلات

1 سعداوي موسى و بولعسل محمد، **دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21ماي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2013.

2 عبد الله إبراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل،** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل، 2006.
3 محمد راتول و بن داودية وهيبة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،** الملتقى الدولي حول بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي17 .18 أفريل 2006.

خامسا: التشريعات والتنظيمات

1 المرسوم التنفيذي رقم 232/96، المؤرخ في 1996/06/29 الصادرة بتاريخ 30/ 06/ 1996، الجريدة الرسمية، العدد 40.
2 المرسوم التنفيذي رقم 01/03، المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في 2001/12/22، الجريدة الرسمية، العدد47.
3 المرسوم الرئاسي رقم134/04 المؤرخ في 2004/04/19، الجريدة الرسمية، العدد27، ص:31.
4 المرسوم التنفيذي رقم 193/17، المؤرخ في 11يونيو 2017، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية،العدد36.
5 المرسوم التنفيذي رقم 18/1، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 11 الربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير 2017، الجريدة الرسمية، العدد 02.